

Distr.: General
27 December 2017
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة والعشرون
٢٦-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

رومانيا

* يُعمم البلاغ بالصيغة التي ورد بها. وليس فيه ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-19923(A)



* 1 7 1 9 9 2 3 *

أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

- ١- أُعدّ هذا التقرير وفقاً للتوجيهات الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ والمبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل والواردة في الوثيقة A/HRC/DEC/17/119. وهو يركّز على التطورات التي شهدتها حالة حقوق الإنسان في رومانيا منذ الاستعراض الأخير وعلى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني في عام ٢٠١٣.
- ٢- والمعلومات التي اختارها وجمعها خبراء من وزارة الشؤون الخارجية قدمتها المؤسسات الرومانية التالية: وزارة العدل، ووزارة الشؤون الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والعدالة الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التنمية الإقليمية، والإدارة العامة والصناديق الأوروبية، والمعهد الوطني للقضاء، والمجلس الأعلى للقضاء، ومكتب المدعي العام الملحق بالمحكمة العليا للنقض وأمين المظالم المعني بالعدالة، وكتابة الدولة للشؤون الدينية، وإدارة العلاقات بين الإثنيات، والمجلس الوطني لمكافحة التمييز، والمجلس الوطني للاتصال السمعي والبصري، والهيئة الوطنية لردّ الممتلكات، والوكالة الوطنية لطائفة الروما، والبرلمان الوطني. وأرسل التقرير إلى أبرز المنظمات غير الحكومية الرومانية العاملة في مجال حقوق الإنسان من أجل التشاور.

ثانياً - التطورات المتعلقة بالإطار المعياري لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

- ٣- منذ الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، أُجريت تغييرات تشريعية عديدة ذات تأثير على مجال حقوق الإنسان. وقد استند الكثير منها إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتقييمه:

ألف - القضاء

- ٤- دخل قانون الإجراءات المدنية حيّز النفاذ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. ودخل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية (إلى جانب حزمة تشريعية داعمة تتألف من ٥ تشريعات إضافية) حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠١٤.
- ٥- ودخل القانون رقم ٢٤٥/٢٠١٣ بشأن قضاء عقوبات السجن والتدابير الاحتجازية الصادرة عن الهيئات القضائية خلال الإجراءات الجنائية، حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠١٤.
- ٦- واعتمدت استراتيجية تطوير القضاء للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بموجب القرار الحكومي رقم ١١٥٥/٢٠١٤. وتعتمد هذه الاستراتيجية إلى حد كبير على توصيات آلية التعاون والتحقّق، وعلى الدراسات التي أعدت مع البنك الدولي. وتحدّد الاستراتيجية أهداف مواصلة الإصلاح في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ لجعل العدالة أكثر كفاءة وخضوعاً للمساءلة ولتحسين جودتها.
- ٧- واعتمدت خطة عمل تنفيذ استراتيجية تطوير القضاء للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بموجب القرار الحكومي رقم ٢٨٢/٢٠١٦. وينبغي أن تشكل الاستراتيجية وخطة عملها أيضاً الأساس لتحديد أولويات تمويل الاتحاد الأوروبي في مجال العدالة.

٨- واعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بموجب القرار الحكومي رقم ٥٨٣/٢٠١٦. وهي تهدف بالأساس إلى تعزيز النزاهة من خلال التطبيق الصارم للإطار القانوني والمؤسسي لمنع الفساد ومكافحته في رومانيا. كما تهدف إلى تحسين نوعية وأثر تنفيذ الأحكام المتعلقة بشفافية مؤسسات القطاع العام. وتشمل الاستراتيجية تدابير ترمي إلى تعزيز منبر شفافية الميزانية الذي وضعته وزارة المالية العامة. وتتوخى الاستراتيجية أيضاً اعتماد الإطار القانوني اللازم لاستحداث منهجية موحدة لتقييم مخاطر الفساد وتنفيذ هذه المنهجية، على المستوى المركزي، كشرط مسبق لتحديث الخطط المتعلقة بالنزاهة مرة كل سنتين. ولهذا الغرض، أُطلقت بوابة إلكترونية في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٩- ونص القانون رقم ١٨٤/٢٠١٦ - قانون المنع - على إنشاء آلية لمنع تضارب المصالح في إطار إجراء منح عقود التوريد العام. ودخلت الأحكام المتعلقة بالآلية حيز النفاذ في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧^(١).

باء- حماية الأطفال

١٠- القانون رقم ٢٥٧/٢٠١٣ والقانون رقم ٥٢/٢٠١٦ اللذان يعدلان ويكملان القانون رقم ٢٧٢/٢٠٠٤ المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الطفل.

١١- والأمر الاستعجالي رقم ١٨/٢٠١٧ بشأن خدمات التمريض المجتمعية، باعتباره معلماً مهماً في الجهود المبذولة من أجل ضمان حصول الأشخاص المحرومين على الرعاية الصحية والخدمات المجتمعية، مع التركيز على الروما.

١٢- والقانون رقم ٥٧/٢٠١٦ الذي يعدّل القانون رقم ٢٧٣/٢٠٠٤ المتعلق بإجراءات التبني والذي أضيف المزيد من المرونة على إجراءات التبني وحفض المدة اللازمة للأهلية لتبني الطفل في إطار إجراءات التبني المأذون به على الصعيد الدولي.

١٣- والقانون رقم ٢٠٧/٢٠١٦ بشأن تسويق بدائل لبن الأم الذي يدرج المدونة الدولية كليا في قانون رومانيا ويؤمل أن يشكل نموذجاً جيداً تقتدي به بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي لحماية صحة الأمهات والرضع والأطفال الصغار.

١٤- والأمر المشترك الصادر عن وزير العمل والعدالة الاجتماعية، ووزير الصحة، ووزير التربية الوطنية، الذي يتناول حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وفقاً للتصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة (نسخة الأطفال والشباب)، بما في ذلك أيضاً الأحكام المتعلقة بالتوجيه التعليمي والمهني للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وإعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة و/أو ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

١٥- ومجموعة من الأوامر الصادرة عن وزير التربية الوطنية بشأن منع ورصد وحظر أعمال الفصل المدرسي في المؤسسات التعليمية.

جيم - ظروف الاحتجاز

١٦ - القانون رقم ٢٠١٧/١٦٩ الذي يعدّل ويكتمل القانون رقم ٢٠١٣/٢٥٤ المتعلق بتنفيذ العقوبات الحبسية وتدابير سلب الحرية الصادرة عن الهيئات القضائية في إطار محاكمات جنائية.

دال - الحقوق الاجتماعية

١٧ - القانون رقم ٢٠١٥/٢٧٢ المعدّل للقانون رقم ٢٠٠٣/٢١٧ المتعلق بمكافحة العنف المنزلي.

١٨ - والأمر الحكومي الاستعجالي رقم ٢٠١٦/٦٠ الذي يعدّل ويكتمل القانون رقم ٢٠٠٢/٧٦ المتعلق بنظام التأمين على البطالة وحفز العمالة، والذي عُدّل واستُكمل لاحقاً. وراجع هذا الصك التشريعي مبلغ بدلات التنقل الداخلي الممنوحة إلى العاطلين عن العمل الذين ينتمون إلى مناطق جغرافية محرومة ممن يتدبرون أمر العثور على عمل في مكان يبعد بأكثر من ١٥ كيلومتراً عن مكان إقامتهم ويتنقلون يومياً إلى عملهم ومن يعيشون على عمل في مكان يبعد بأكثر من ٥٠ كيلومتراً عن مكان إقامتهم ويقربون مكان سكنهم أو إقامتهم من مكان عملهم الجديد. كما زاد الدعم المالي المقدم إلى أرباب العمل الذين يوظفون فئات ضعيفة مختلفة من قبيل: الخريجين الشباب، أو الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة الذين لا يعملون ولا يتابعون دراسة أو تدريباً، أو العاطلين عن العمل لمدة طويلة، أو العاطلين عن العمل الذين يتجاوز عمرهم ٤٥ سنة، أو الوالدين العزّاب والأشخاص ذوي الإعاقة العاطلين عن العمل، أو العاطلين عن العمل الذين سيبلغون، في غضون خمس سنوات من تاريخ توظيفهم، سن التقاعد القانوني أو سيستوفون شروط التقاعد المبكر.

١٩ - والأمر الحكومي الاستعجالي رقم ٢٠١٧/٦ الرامي إلى تعديل واستكمال قوانين معيارية عديدة، وإلى وضع تدابير للاستثمارات الممولة من الأموال العامة ومنح الانتقال المقدمة إلى العاطلين عن العمل المسجلين الذين يجدون عمالاً في منطقة أخرى تقع على بعد أكثر من ٥٠ كيلومتراً عن مكان السكن أو الإقامة، ويغيرون بالتالي مكان سكنهم أو إقامتهم.

٢٠ - والقانون رقم ٢٠١٧/١٦٤ المعدل لكل من القانون رقم ٢٠٠٥/٢٧٩ بشأن التدريب في مكان العمل والقانون رقم ٢٠١٣/٣٣٥ بشأن تنظيم دورات تدريب داخلي لخريجي التعليم العالي. ورفع هذا الصك التشريعي مبلغ الإعانة المقدمة إلى أصحاب العمل عن كل شخص يوظفونه بعقد تدريب مهني أو تدريب داخلي.

٢١ - والأمر الاستعجالي رقم ٢٠١٧/٥١ المعدّل والمكتمل لبعض القوانين المعيارية من قبيل: القانون ٢٠١٢/١٩٧ بشأن ضمان الجودة في مجال الخدمات الاجتماعية، والقانون ٢٠٠٦/٤٤٨ بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

هاء - التعليم

٢٢ - القانون رقم ٢٠١٥/٢٤٨ بشأن تحفيز التحاق أطفال الأسر المحرومة بالتعليم قبل المدرسي. وبناء على طلب والدي طفل (يتراوح عمره بين سنتين و ٧ سنوات) مسجل في

روضة الأطفال أو على طلب ممثله القانوني، تدعم السلطات المحلية التحاقه بالتعليم ما قبل المدرسي من خلال توفير تذاكر/قسائم اجتماعية شهرية (بقيمة في حدود ١٠ يورو)، في حالة مشاركة الطفل في ٥٠ في المائة على الأقل من البرنامج التعليمي.

واو- الهوية

٢٣- الأمر الاستعجالي رقم ٢٠١٦/٣٣ الذي يعدّل ويكتمل بعض الصكوك القانونية المتعلقة بسجلات الحالة المدنية ووثائق هوية مواطني رومانيا.

٢٤- والقرار الحكومي رقم ٢٠١٦/٨٠١ الذي يحدّد إجراءات جمع وحذف البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الهوية المصرح بها، والذي يعدل ويكتمل بعض الصكوك القانونية المتعلقة بتطبيق أحكام سجلّ الحالة المدنية والسكان تطبيقاً متسقاً.

زاي- عدم التمييز/المساواة بين الجنسين

٢٥- القانون رقم ٢٠١٥/٢٢٩ الذي يعدّل ويكتمل القانون رقم ٢٠٠٢/٢٠٢ المتعلق بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل.

٢٦- والقانون رقم ٢٠١٥/١٩٣ الذي يعدّل القانون رقم ٢٠٠٦/٤٤٨ المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٧- والقانون رقم ٢٠١٦/٨ الذي ينشئ الآليات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٨- واستكمل الإطار المؤسسي بمؤسسات جديدة ترمي إلى معالجة جوانب متصلة بحقوق الإنسان تقتضي اهتماماً خاصاً، وهي كما يلي:

- ٢٠١٤: أنشئت إدارة أمين المظالم لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز من أجل الاضطلاع بمهام محددة تتصل بالآلية الوطنية لمنع التعذيب في أماكن الاحتجاز، وذلك وفقاً للبروتوكول الاختياري، المعتمد في نيويورك في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعتمدة في نيويورك في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤^(٢)؛
- ٢٠١٥: أنشئت الوكالة الوطنية لإدارة الموجودات المحجوزة بموجب القانون رقم ٢٠١٥/٣١٨ وشرعت في العمل اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ - وهي تشكل حلاً حديثاً يسمح للسلطات القضائية بزيادة قدراتها على تحديد عائدات الأنشطة الإجرامية وتوفير جبر فعال للأضرار الناجمة عن هذه الأنشطة؛
- ٢٠١٦: أنشئت اللجنة الوطنية لإزالة الفصل المدرسي والإدماج في التعليم تحت إشراف وزارة التربية الوطنية وكُلفت بتنسيق تنفيذ خطة العمل الرامية إلى

إزالة الفصل المدرسي وتحسين جودة التعليم في مؤسسات/وحدات ما قبل الالتحاق بالجامعة؛

- ٢٠١٦: أنشئ المجلس الوطني للرصد - وهو سلطة إدارية مستقلة مكلفة بتقديم توصيات بشأن احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورصد تنفيذها من قبل الكيانات العامة أو الخاصة^(٣).

ثالثاً- تنفيذ توصيات الجولة السابقة

٢٩- تلقت رومانيا، خلال الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها، ١٥٧ توصية. وقد قبلت منها ١٣٠ توصية كلياً واثنين جزئياً (ويتصل سبب عدم قبول التوصيات السبع والعشرين، على وجه العموم، بأنها كانت منقذة بالفعل).

قبول القواعد الدولية والتعاون مع هيئات المعاهدات (١٠٩-١، ١٠٩-٣، ١٠٩-١١، ١٠٩-١٢، ١٠٩-١٤، ١٠٩-٤١)

٣٠- تتوقع السلطات الرومانية إتمام عملية تحليل الجوانب المتصلة بالتصديق على اتفاقات كمبالا بشأن جريمة العدوان في عام ٢٠١٨، مع مراعاة المناقشة التي ستجريها جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في نيويورك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣١- ووقعت رومانيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٨، وهي تنظر في التصديق عليه. وتركز الجهود التي تبذلها رومانيا حالياً على الالتزامات المترتبة على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، علماً بأن الاستراتيجية الوطنية المعنونة "توفير مجتمع خال من العقبات للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠" تمثل خطة تنفيذ الاتفاقية.

٣٢- وتوجد عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الملحق بها - في مرحلة أولى من التشاور بين المؤسسات.

٣٣- وسيُنظر في انضمام رومانيا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات بعد الموافقة على قانون إنشاء أمانة المظالم المعنية بالأطفال.

٣٤- وفيما يتعلق بالتقارير المتأخرة، تجدر الإشارة إلى أن رومانيا قدمتها في التواريخ التالية:

- في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، نظرت لجنة مناهضة التعذيب في التقارير المتأخرة لرومانيا عن الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧ والفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ على التوالي؛
- في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قدّمت رومانيا تقريرها بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، قدّمت رومانيا تقريرها السابع والثامن إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛
- في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قدّمت رومانيا تقريرها بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المسائل القانونية والمؤسسية والجوانب المتعلقة بالسياسات (١٠٩-١٣)،
 ١٠٩-٤٠، ١٠٩-٢٦، ١٠٩-١٨، ١٠٩-١٩، ١٠٩-٢٠،
 ١٠٩-٢٢، ١٠٩-٢٨، ١٠٩-٢٥، ١٠٩-٢٣، ١٠٩-٢٤،
 (١٠٩-١٥٣، ١٠٩-١٥٢، ١٠٩-١٥٤)

٣٥- تجرّي السلطات الرومانية حالياً تحليلاً لكيفية تعزيز تنفيذ نظام روما الأساسي. وإذ أخذت وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل الرومانيّتين هذا الأمر في الاعتبار، شرعتا معاً في صياغة مشروع قانون للتصديق على القرار ICC-ASP/14/Res.2 الذي اعتمد في الجلسة العامة الحادية عشرة المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تضع وزارة العدل حالياً اللمسات الأخيرة على صياغة مشروع قانون مكرس للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وستُعقد مشاورات إضافية مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، وسيعرض مشروع القانون هذا على الحكومة الرومانية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تبعاً للخطة التشريعية السنوية للحكومة الرومانية. ويتوقع عرض القانون على البرلمان في مطلع العام المقبل.

٣٦- وترد التغييرات التشريعية الرئيسية في الفصل الثاني من هذا التقرير ويشكل ما نجم عنها من إنجازات في تحسين الظروف العامة للفئات الضعيفة الرد على التوصيات المقبولة والمنفذة خلال الفترة اللاحقة للاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرات أدناه).

٣٧- وعلى النحو المبين في الفصل الثاني، تواصل تعزيز الإطار المؤسسي. وفيما يتعلق بتنفيذ مبادئ باريس، تعترم المؤسسات الثلاث جميعها مباشرة إجراءات الانضمام (ومعاودة مباشرتها في حالة المعهد الروماني لحقوق الإنسان). وهكذا، فإن المجلس الوطني لمكافحة التمييز الذي هو أيضاً عضو في الشبكة الأوروبية للهيئات المعنية بالمساواة يستوفي المعايير التي حددها مبادئ باريس: فهو مؤسسة عامة مستقلة تتمتع بشخصية قانونية وتخضع لرقابة البرلمان (يناقش البرلمان تقريرها السنوي ويوافق عليه)؛ ومحوّل له ضمان تنفيذ مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين والإشراف عليه، إذ إنه مؤهل من ثم للتحقيق في حالات التمييز (من خلال فريقه المعني بالتفتيش) وتحديد العقوبات اللازمة؛ ومكلّف بوضع السياسات العامة في مجال عدم التمييز وتطبيقها. ويعيّن البرلمان، في جلسة عامة، أعضاء لجنته التوجيهية. وواصل المعهد الروماني لحقوق الإنسان، بعد عام ٢٠١١، اتخاذ سلسلة من التدابير، تمشياً مع التوصيات المقدمة من اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

٣٨- ووافق البرلمان على قانون تعديل القانون رقم ١٩٩٧/٣٥ المتعلق بتنظيم وعمل أمين المظالم، لكنه يخضع حالياً لإجراء إعادة النظر، بطلب من رئيس رومانيا. وستوسع صلاحيات هذه المؤسسة لكي تستجيب لمبادئ باريس. وستتخذ أمانة المظالم إجراءات الاعتماد اللازمة. ويمكن أن يتدخل أمين المظالم في الإجراءات القانونية أمام المحاكم^(٤)، وأن يتلقى الشكاوى

المقدمة من الأشخاص الذين انتهكت سلطات إدارية عامة حقوقهم وحرّياتهم المدنية، لكنه يكتفي بتقديم توصيات.

٣٩- وخلافاً لأمين المظالم، يتمتع المجلس الوطني لمكافحة التمييز باختصاصات إدارية قضائية ويتبع المبادئ المطبقة على مؤسسة قضائية. وتمثل مهمته في إصدار حكم قضائي إداري يخضع لمراقبة المحاكم فيما يتعلق بإجراءات الدعاوى الإدارية. ولا يوجد تداخل بين اختصاصات المؤسساتين.

٤٠- وتتلقي كلا المؤسساتين الدعم المالي والتشريعي من البرلمان لتعزيز قدراتها المؤسسية.

٤١- وأحيل مشروع قانون ينصّ على إنشاء أمانة مظالم للأطفال إلى البرلمان للموافقة عليه. وسيعمل أمين مظالم الأطفال بمثابة نائب لأمين المظالم وسيدافع عن حقوق الأطفال، ولا سيما: الحق في الحياة وفي حماية الصحة؛ والحق في التعليم؛ والحق في حياة أسرية مناسبة وفي حماية الدولة، عند عدم وجود أسرة. وسيولي عناية خاصة إلى الأطفال ذوي الإعاقة.

٤٢- وأفضى التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ إلى نتائج إيجابية، مثل تعديل الإطار القانوني لتضارب المصالح، ووضع تشريع لتمويل الأحزاب السياسية، وزيادة استقلال العدالة عن طريق توطيد مركز التفتيش القضائي. وتبدل رومانيا جهوداً متواصلة لمكافحة الفساد، وتعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاستراتيجية الوطنية الحالية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تتضمن التوصيات الرئيسية لآلية التعاون والتحقق، ستضفي المزيد من الفعالية على عملية مكافحة الفساد^(٥).

٤٣- وفيما يتعلق باستقلال السلطة القضائية، نصت الاستراتيجية السابقة لتطوير السلطة القضائية (٢٠١٢-٢٠١٥) على هدف محدد في هذا الصدد، أي "تعزيز نزاهة وشفافية السلطة القضائية من خلال تعزيز تدابير مكافحة الفساد والمعايير الأخلاقية المهنية"، بغرض استحداث الإطار اللازم لتوطيد وزيادة استقلال القضاة والمدعين العامين. وتنص هذه الاستراتيجية (٢٠١٦-٢٠٢٠) أيضاً على تدابير محدّدة فيما يتعلق باستقلال العدالة، مثل معالجة المخاطر المتصلة بنزاهة القضاة والمدعين العامين، ولا سيما من خلال '١' أداء المجلس الأعلى للقضاء والمفتشية القضائية دوراً أكثر فاعلية في التحليل والإبلاغ والتوجيه، و'٢' تعزيز دور وكفاءة الإدارة العليا في مكاتب رؤساء المحاكم والادعاء العام، من دون المساس باستقلال القضاة والمدعين العامين. ولا يزال استقلال العدالة يمثل أولوية في الاستراتيجية الوطنية الحالية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي تهدف بالأساس إلى تعزيز النزاهة، من خلال تطبيق الإطار القانوني والمؤسسي لمنع الفساد ومكافحته في رومانيا تطبيقاً صارماً. وهي تهدف أيضاً إلى تحسين نوعية وأثر تنفيذ الأحكام المتعلقة بشفافية مؤسسات القطاع العام. وهي تشمل التدابير الرامية إلى تعزيز منبر شفافية الميزانية الذي وضعته وزارة المالية العامة واستخدامه في إجراءات المراقبة الإدارية، وتقتترح زيادة شفافية مخصصات الميزانية، بما فيها تلك الممنوحة إلى الحكومات المحلية، من خلال الصندوق الاحتياطي الحكومي والبرنامج الوطني للتنمية المحلية. وستزيد التدابير المتوخاة من القدرة على التنبؤ بمخصصات الميزانية مع الحد من الزبونية السياسية. وتنشد الاستراتيجية أيضاً اعتماد الإطار القانوني اللازم لاستحداث منهجية موحّدة لتقييم مخاطر الفساد وتنفيذ هذه المنهجية، على المستوى المركزي، كشرط مسبق لتحديث الخطط المتعلقة بالنزاهة مرة كل سنتين. ولهذا الغرض، أطلقت بوابة إلكترونية في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٤ - ولقد نفذت التدابير الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ المتعلقة بنشاط المديرية الوطنية لمكافحة الفساد بنجاح. ويكشف تحليل المؤشرات الإحصائية الرئيسية لأنشطة التحقيق الجنائي التي اضطلعت بها المديرية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ أن بارامترات النجاعة تحسنت من سنة إلى أخرى (انظر الحاشية رقم ٥)، وهو ما يبين مدى كفاءة تدابير مكافحة الفساد.

٤٥ - ويعدّ تدريس الأخلاقيات والتنظيم القضائي إلزامياً في السنتين الأولى والثانية لتدريب القضاة كليهما. وهذا ما تتضمنه مناهج التدريب الأولى الذي تتمثل مواضيعه الرئيسية فيما يلي: استقلال السلطة القضائية وحيادها؛ وحالات الاستبعاد وأوجه التعارض وتضارب المصالح؛ وواجبات القضاة/المدعين العامين وسيادة القانون؛ وواجبات القضاة/المدعين و سيادة القانون - الاجتهاد القضائي في المسائل التأديبية؛ وشرف المهنة وكرامتها؛ والإجراءات التأديبية. وفي إطار مكّون التدريب المستمر، تتضمن البرامج السنوية لتدريب القضاة والمدّعين العامين أثناء الخدمة، بشكل دائم ومنذ اعتماد التدريب المستمر في المعهد الوطني للقضاء في عام ٢٠٠١، تنظيم دورات تدريبية بشأن مكافحة الفساد. وتوفر الدورات التدريبية معلومات عن التشريعات المعتمدة في هذا الصدد، وتقدم أيضاً الممارسات الجيدة في هذا الميدان. وفي إطار مشاريع وشراكات مختلفة وتمويل من خارج الميزانية، نظّم المعهد الوطني للقضاء، بالتعاون مع شركائه، ١٣٦ دورة تدريب مستمر، على المستوى المركزي، لفائدة القضاة والمدّعين العامين والمدرّبين في مجال مكافحة الفساد. وعلى المستوى اللامركزي، نظّم المعهد، بالاشتراك مع المحاكم ومكاتب الادعاء العام، أكثر من ١٨٠ حلقة دراسية لفائدة القضاة والمدّعين العامين على الصعيد المحلي.

التثقيف والتدريب المهني في مجال حقوق الإنسان (١٠٩-١٢٣، ١٠٩-١٢٢، ١٠٩-١٢٤، ١٠٩-٣٩، ١٠٩-٦٦، ١٠٩-٤٣)

٤٦ - لقد جرى تطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان وكذا التثقيف في مجال المواطنة الديمقراطية، من منظور المناهج الدراسية، تطويراً شاملاً، إذ يجري تناول هذين الموضوعين بطرق متعددة: كمواضيع إجبارية منفصلة، وكمجموعات مواضيعية مدرجة في دورات مختلفة للدراسات الاجتماعية، وكمواد دراسية اختيارية في إطار نهج متعدد التخصصات^(٦).

٤٧ - وعلى مستوى التعليم الابتدائي، أعيدت هيكلة برنامج التربية المدنية للصفين الثالث والرابع (وجرت الموافقة على ذلك بموجب الأمر الوزاري رقم ٥٠٠٣/٢٠١٤)، في حين أن الخطة المدرسية المعتمدة حديثاً للمستوى الإعدادي تقدم مواد محددة في مجال العلوم الاجتماعية خاصة بكل صف، وهي على النحو التالي: التفكير النقدي وحقوق الطفل للصف الخامس، والتعليم المتعدد الثقافات للصف السادس، والتثقيف في مجال المواطنة الديمقراطية للصف السابع، والتثقيف في المجالين الاقتصادي والمالي للصف الثامن. وفيما يتعلق بالمواضيع الاختيارية ذات الصلة التي تدرّس على الصعيد الوطني، ينبغي الإشارة إلى المواضيع التالية: التربية الاجتماعية (للصفين التحضيري والأول)، والفلسفة للأطفال (في المدرسة الابتدائية)، والتعليم المتعدد الثقافات والقانون الدولي الإنساني (كلاهما في المدارس الثانوية).

٤٨ - وإلى جانب النهج الرسمي إزاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وُضعت مجموعة واسعة من المباريات والمسابقات والبرامج الخارجية عن المناهج الدراسية على الصعيد المحلي والبلدي والوطني للسماح بممارسة وتطوير الكفاءات الاجتماعية وتشجيعهما. وتُحدر الإشارة إلى سلسلة من المسابقات المخصصة للمدارس الابتدائية والإعدادية، من قبيل: أولمبياد التربية المدنية (لتلاميذ الصفين ٣ و ٤)، وأولمبياد الثقافة المدنية (لتلاميذ الصفين ٧ و ٨)، والمسابقة الوطنية بشأن "الديمقراطية والتسامح" (لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية)، ومباراة المناظرة الوطنية "مناظرة الشباب" (لتلاميذ المدارس الثانوية)، والأولمبياد الوطني للاستدلال والمناظرة والتفكير النقدي "مناظرة الشباب" (لتلاميذ المدارس الثانوية)، وأولمبياد "القراءة كواحدة من مهارات الحياة" (لتلاميذ الصفوف من الخامس إلى الثاني عشر).

٤٩ - وفيما يتعلّق بتدريب المدرسين على التثقيف في مجالي حقوق الإنسان وحقوق الطفل، تقدّم دور تدريب المعلمين طائفة واسعة من التدريبات أثناء الخدمة وفي إطار برامج مختلفة خارجة عن المنهج الدراسي. ومنذ عام ٢٠١٣، أتاحت دور تدريب المدرسين، بالشراكة مع المعهد الروماني لحقوق الإنسان، دورة تدريبية مدتها أربع سنوات بشأن حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الطفل، لفائدة جميع مدرسي التعليم ما قبل الجامعي.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٦، ساهمت رومانيا في مبادرة مجلس أوروبا بشأن صياغة إطار مرجعي للكفاءات من أجل الثقافة الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، جُرب الإطار في مدارس رومانيا بدعم من وزارة التربية الوطنية.

٥١ - وتُشجّع المناهج الدراسية المقدمة باللغة الرومانية كلها اتباع سلوك ثقافي ومشارك بين الثقافات يقوم على روح التعاطف. ويقدم المنهج الدراسي الجديد الخاص بالمدارس الإعدادية (الذي جرت الموافقة عليه بموجب الأمر الوزاري رقم ٣٣٩٣/٢٠١٧)، أبعاداً محدّثة فيما يتعلق بما يلي: الهويات الفردية والقومية والثقافية واللغوية، والاختلافات الثقافية، والاتصالات الثقافية واللغوية الأوروبية، وجميعها مدرجة في مكوّن إلزامي يسمّى "عناصر مشتركة بين الثقافات" - ويندرج ضمن برنامج تعليم اللغة الرومانية.

٥٢ - ويحتل مكوّن تطوير الذات في الإطار الاجتماعي والثقافي مكانة مهمة في مناهج تدريس اللغة الرومانية للأقليات. وفي هذا الصدد، يركز المنهج الدراسي على إقرار الطلاب بالبيئة المتعددة الثقافات والمشاركة بين الثقافات، وتعزيز القيم الإثنية والوطنية والكونية، ومشاركة الطلاب في مشاريع خاصة بالأيام الدولية (مثل اليوم الدولي للتسامح).

٥٣ - وفيما يتعلّق بالسلوك التطبيقي للطلبة، بإمكان جميع المدارس تعزيز وإطلاق مشاريع وأنشطة خارجة عن المناهج الدراسية موجهة للأطفال والمراهقين لممارسة كفاءات وقيم ومبادئ مرتبطة بعدم التمييز. وتوضع معظم هذه الأنشطة بمشاركة مع اللجنة المدرسية لتعزيز الثقافة المشتركة والوقاية من العنف والفساد والتمييز والقضاء عليها في البيئة المدرسية (وهي لجنة أنشئت على المستوى المدرسي وفقاً للوائح تنظيم المدارس وعملها - جرت الموافقة عليها بموجب الأمر الوزاري رقم ٥٠٧٩/٢٠١٦).

٥٤ - وفيما يتعلّق بالتدريب المهني، تُدرج الحماية الدولية لحقوق الإنسان في مناهج تدريب القضاة، من أجل التوعية بدور القضاة والمدّعين العامين في ضمان الحماية الفعالة من خلال

تطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها مبدأ عدم التمييز. ويشمل التدريب الأولي جوانب متعلقة بحظر جميع أشكال التمييز. وينفذ هذا النشاط بمساعدة المجلس الوطني لمكافحة التمييز الذي يضم من بين أعضائه كذلك مدربي المعهد الوطني للقضاء. ومع ذلك، تجري أيضاً، في إطار الحلقات الدراسية المخصصة لـ "القانون في الاتحاد الأوروبي"، مناقشة الجوانب المتعلقة بحماية الحقوق الأساسية، ومبدأ عدم التمييز، والمساواة بين المرأة والرجل، والحماية القضائية لحقوق الإنسان داخل الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالتدريب المستمر، ينظم المعهد الوطني للقضاء العديد من الأحداث بهدف التوعية بموضوع هذه التوصيات على وجه الخصوص^(٧).

٥٥- وكُتِبَ منهج التدريب الأولي لأفراد الأمن لكي يغطي مواضيع متصلة بحماية الضحايا، والتعاون الأوروبي في مجال حماية حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين وملتزمي اللجوء وعدمي الجنسية، والجرائم التي تمسّ بعض علاقات التعايش الاجتماعي (التحريض على الكراهية أو التمييز). وفيما يتعلق بالتدريب المستمر، تنظم الأكاديمية الوطنية للشرطة، منذ عام ٢٠١٢، دورات تدريبية سنوية بعنوان "منع ومكافحة جميع أشكال التمييز". وفي عام ٢٠١٣، أتمت أكاديمية الشرطة 'ألكساندرو إيوان كوزا' تنفيذ المشروع المعنون "مركز تعزيز حقوق الإنسان في مؤسسات الحفاظ على النظام العام والسلامة العامة"، الذي يشارك في تمويله الصندوق الاجتماعي الأوروبي ومركز تعزيز حقوق الإنسان والتدريب عليها. وأنشئت في إطار هذا المشروع جماعة من المدربين والأخصائيين في مجال حقوق الإنسان تتألف من ٥٠ مدرباً دائماً، وكذلك من شبكة من المسؤولين المعنيين بإدارة الموارد للترويج لأنشطة المركز في صفوف قوات إنفاذ القانون. ويتيح المركز برنامجاً تدريبياً في إطار الدراسات العليا بعنوان "حقوق الإنسان في مؤسسات الحفاظ على النظام العام والسلامة العامة"، وهو عبارة عن دورة دراسية نموذجية مدتها ثلاثة أشهر تنظم سنوياً لفائدة ما بين ٥٠ و ٧٥ مشاركاً. وحدّد معهد البحوث ومنع الجريمة مواضيع من قبيل: حقوق الإنسان والشرطة، وحقوق الأقليات القومية، والمفاهيم العامة للجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، ومنع جميع أشكال التمييز، والممارسات الجيدة في بناء الثقة، والتفاهم بين الشرطة وأقلية الروما.

المساواة وعدم التمييز (١٧-١٠٩، ٤٢-١٠٩، ٤٤-١٠٩، ٤٨-١٠٩،
٤٥-١٠٩، ٥٦-١٠٩، ٧٠-١٠٩، ٧١-١٠٩، ٧٢-١٠٩،
٦٩-١٠٩، ٦١-١٠٩، ٦٢-١٠٩، ٦٤-١٠٩، ٥٩-١٠٩،
٦٧-١٠٩، ٤٦-١٠٩، ٤٧-١٠٩، ٤٩-١٠٩، ٦٠-١٠٩،
٦٣-١٠٩، ٦٨-١٠٩، ١٠٨-١٠٩)

ألف - النهج العام

٥٦- دأبت رومانيا على اعتماد سياسة عامة ترمي إلى منع أي شكل من أشكال التمييز والمعاقبة عليه. وفي أعقاب تقييم أُجري في عام ٢٠١٥، طلبه المجلس الوطني لمكافحة التمييز إلى خبراء مجلس أوروبا، ومع مراعاة التوصيات التي قدمها البروفيسور فيليب أليستون، المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، شرعت رومانيا في مشاورات^(٨) واسعة النطاق بهدف الموافقة على استراتيجية

وطنية لمكافحة التمييز. ويخضع حالياً القرار الحكومي الذي يتضمن استراتيجية "المساواة والإدماج والتنوع" للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لإجراء الموافقة الوزارية (وستُعمد لاحقاً خطة لتنفيذ هذه الاستراتيجية). وتستند هذه الاستراتيجية إلى الاستراتيجية السابقة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، وتهدف بالأساس إلى ضمان الاتساق التشريعي والمؤسسي، مع مراعاة أن التشريع اللازم موجود لكن ثمة حاجة إلى إشراك السلطات المختصة المتسق في تنفيذه.

٥٧- وتتضمن الاستراتيجية سبعة مجالات عمل مقترنة بأهداف، وهي: التنمية المؤسسية (ترمي إلى تدعيم القدرة المؤسسية للمجلس الوطني لمكافحة التمييز وضمان اتساق أنشطة مختلف المؤسسات)؛ والتعليم (لا يستهدف المناهج الدراسية فقط، بل أيضاً إجراءات الاعتماد)؛ ومنح فرص التدريب المستمر للمدرسين في مجال مكافحة التمييز والقضاء على الفصل المدرسي)؛ والعمل (المساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات الضعيفة، ونظام الرصد)؛ والسكن (تحسين الإطار القانوني وتعزيز المشاريع الممولة من الدولة الرامية إلى ضمان المساواة وعدم التمييز في السكن)؛ والصحة (اتخاذ تدابير بشأن الإطار التشريعي المتعلق بالحصول على الخدمات الطبية، والهياكل الأساسية، وحملات توعية العاملين الطبيين)؛ والإدارة العامة (تعزيز ورصد مبدأ المساواة وعدم التمييز على مستوى الإدارة العامة)؛ والحق في الكرامة (إجراءات تهدف إلى التدريب المستمر للقضاة وموظفي الشرطة، والرأي العام بصفة عامة، بشأن التوازن السليم بين حرية التعبير والحق في الكرامة - المعاقبة بعقوبات مناسبة وفورية على جرائم الكراهية). وترد هنا النتائج الملموسة التي تحققت في هذه المجالات والتي تستجيب للتوصيات.

٥٨- وفي إطار البت في الشكاوى الموجهة إلى المجلس الوطني لمكافحة التمييز، يفرض المجلس التوجيهي، من خلال قراراته، جزاءات في شكل إنذار أو غرامة على المخالفات المسجلة، ويقدم توصيات للحيلولة دون وقوع أفعال التمييز مستقبلاً أو الرجوع إلى حالة ما قبل التمييز. وترد في تقارير الأنشطة السنوية على الموقع الشبكي للمجلس الوطني لمكافحة التمييز إحصاءات متعلقة بالالتماسات والغرامات والتوصيات الصادرة عن المجلس، مما يدل على الجهود المبذولة في سبيل مكافحة التمييز على أي أساس كان^(٩).

باء- التدابير المتعلقة بالروما (١٠٩-٥٠، ١٠٩-٥٤، ١٠٩-٥٧، ١٠٩-٥٥، ١٠٩-٥١، ١٠٩-٥٣، ١٠٩-٥٢، ١٠٩-١٣٢، ١٠٩-١٣٧، ١٠٩-١٣٩، ١٠٩-١٤٣، ١٠٩-١٤٥)

٥٩- تمثل استراتيجية الحكومة الرومانية لإدماج المواطنين الرومانيين المنتمين إلى أقلية الروما للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ استعراضاً لاستراتيجية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ وامتداداً لاستراتيجية تحسين حالة المواطنين الرومانيين من أقلية الروما للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وتراعي الاستراتيجية الجديدة توصيات الاتحاد الأوروبي بشأن إدماج الروما المنصوص عليها في إطار الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١١ للاستراتيجيات الوطنية لإدماج الروما للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠ وتوصية مجلس الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٣ بشأن اتخاذ تدابير فعالة لإدماج الروما في الدول الأعضاء، وستدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية الوطنية المحددة في استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ المدرجة في برنامج الإصلاحات الوطني.

٦٠- وتمثل مجالات التدخل الرئيسية في التعليم والعمالة والصحة والسكن وتنضاف إليها الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية والثقافة ومكافحة التمييز. وتقرن هذه الاستراتيجية بخط عمل لكل مجال من مجالات التدخل الرئيسية. وستقيم مرحلة تنفيذ كل خطة عمل منها مرتين في السنة وفقاً للمؤشرات القائمة، وستوضع، حيثما لزم الأمر ذلك، تدابير محددة. وسيقدم لاحقاً تقرير سنوي عن تنفيذ الاستراتيجية إلى المفوضية الأوروبية عن طريق جهة الاتصال الوطنية المعنية بالروما. وrehناً بنتائج التقييم، ستقدم اللجنة المشتركة بين الوزارات توصيات لتحسين وتعديل وتعزيز أي نشاط قطاعي في الاستراتيجية. وسيستفيد تنفيذ الاستراتيجية أيضاً من الصناديق الهيكلية وصناديق الاستثمار الأوروبية. وترد فيما يلي التدابير القطاعية المتخذة من أجل الاستجابة للتوصيات.

٦١- وفيما يتعلق بالتعليم، تتمثل الأهداف القطاعية الرئيسية في الحد من الفجوات التعليمية من حيث الالتحاق بالمدارس، ومعدل التحصيل الدراسي، والحالة الاجتماعية والاقتصادية بين أطفال الروما وغير الروما، وفي تعزيز تعليم شامل للجميع والحد من حالات التمييز في المدارس^(١٠). وتنقذ رومانيا بنجاح برنامج الوساطة المدرسية الذي يهدف إلى تيسير وصول الأطفال الضعفاء/الأطفال الروما إلى التعليم. ولتوحيد مجموعة الخدمات الاجتماعية المقدمة في التعليم الموجهة للتلاميذ وطلاب الفئات التي تواجه مخاطر خاصة، تواصل وزارة التربية الوطنية إدارة برامج اجتماعية سنوية لدعم التلاميذ والطلاب المنحدرين من المناطق المحرومة من خلال: توفير اللوازم المدرسية، وتقديم المنح/الأموال للالتحاق بالمدارس الثانوية، وتوفير التسهيلات لاقتناء حواسيب شخصية، وسداد تكاليف النقل للتلاميذ. وقد تواصل العمل بسلسلة من التدابير الاستراتيجية التي أثبتت جدواها، وهي على سبيل المثال: تحديد مدرسين متخصصين من الروما، وإنشاء شبكة من المدرسين الروما المؤهلين وغير المؤهلين، والتشجيع على تدريس لغة وتاريخ الروما في رياض الأطفال والمدارس والمدارس الثانوية والجامعات^(١١)، وتقديم الدعم إلى شباب الروما لمواصلة الدراسات الجامعية. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار الإصلاح الحالي للمناهج الدراسية، وضعت على التوالي مناهج دراسية جديدة لتعليم لغة وآداب الروما (للتلاميذ الصفوف من ٥ إلى ٨) وتاريخ وتقاليد الروما (للتلاميذ الصفين السادس والسابع) (اعتمدت بموجب الأمر الوزاري ٣٣٩٣/٢٨-٠٢-٢٠١٧). ومن أجل ضمان حظر الفصل المدرسي وضمن تنفيذ مبادئ المدرسة الشاملة للجميع، واصلت وزارة التربية الوطنية تطبيق تدابير ملموسة^(١٢) واعتمدت مؤخراً أوامر وزارية عدة لوضع سلسلة من الالتزامات للمدارس فيما يتعلق بمكافحة الفصل وتحسين جودة التعليم، وكذا إنشاء آلية رصد فعالة^(١٣) في هذا الصدد.

٦٢- وفيما يتعلق بسوق العمل، تتمثل الأهداف القطاعية الرئيسية في تحسين مشاركة أقلية الروما في سوق العمل عن طريق إجراءات من قبيل: تنظيم حملات إعلامية بشأن حالة سوق العمل لتعزيز الصلة بين أصحاب العمل وأفراد الروما العاطلين عن العمل؛ وتعزيز التنقل الوظيفي وروح تنظيم المشاريع في صفوف أفراد الروما؛ وتطوير المهارات ومنح شهادات عليها؛ ودعم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي؛ وتوفير الحوافز لأصحاب العمل الذين يوظفون الباحثين عن العمل من الفئات الضعيفة. وواصلت الوكالة الوطنية للعمالة تعزيز العمالة بين السكان الروما من خلال اتباع نهج متكامل بغرض تحقيق إدماج اجتماعي نشط. وتشمل التدابير الرامية إلى تخفيف العمالة توفير خدمات الوساطة الوظيفية لتيسير إمكانية الحصول المباشر على عمل وتدابير

العمل النشطة، بما في ذلك توفير معلومات عن سوق العمل، وتقديم المشورة المهنية، وتقييم المهارات المهنية المكتسبة بطريقة أخرى من غير الطرق الرسمية والتدريب المهني ومنح شهادات عليها، وكل هذه التدابير تتاح بغرض مكافحة خطر وقوع أفراد الروما في براثن الفقر والإقصاء الاجتماعي. ونظمت الوكالة الوطنية للعماله معارض سنوية بشأن فرص العمل لفائدة الروما ونفذت برنامجاً خاصاً يدعى "برنامج ١٤٥" ضم ١٤٥ مقاطعة يسكنها عدد كبير من الروما. ويتيح البرنامج إجراءات مفصلة حسب الشخص لدعم توظيف الروما، ولا سيما عن طريق الوساطة الوظيفية والمشورة المهنية والتدريب المهني. ومنذ عام ٢٠١٦، ارتفع عدد المقاطعات إلى ١٥٠ مقاطعة وبات اسم البرنامج "برنامج ١٥٠". وعقب تنفيذ التدابير المشار إليها أعلاه خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وظّف ما مجموعه ١٢ ٦٤٩ شخصاً ينتمي إلى جماعة الروما. وخلال الفترة نفسها، شارك ٤ ٥١٩ شخصاً من أفراد الروما في دورات التدريب المهني التي نظمتها الوكالة الوطنية للعماله.

٦٣- وفيما يتعلق بالصحة، تهدف استراتيجية إدماج الروما بالأساس إلى ما يلي: تحسين الحصول على الخدمات الطبية الأساسية والوقائية والعلاجية؛ ومنع حالات المرض التي لها صلة بمعدلات الاعتلال والوفيات في صفوف السكان الروما والتقليل من المخاطر المتصلة بها؛ وتحسين قدرات السلطات المحلية على تحديد الاحتياجات وتنفيذ التدخلات المتصلة بالصحة؛ ومنع التمييز ضد الروما في النظام الصحي. وثمة تدبير يحظى بتقدير كبير هو برنامج الوسطاء الصحيين الذي تشير إليه التقارير السنوية للمفوضية الأوروبية بشأن إدماج الروما في الاتحاد الأوروبي كمثال لممارسة جيدة في تيسير الحصول على الرعاية الصحية. كما شجّع على ظهور فئة مهنية جديدة، وهي ممرضو المجتمعات المحلية للروما، من أجل زيادة إمكانية حصول أقلية الروما على الرعاية الصحية. والتلقيح من الأمور المستهدفة بدوره. ويهدف مشروع تديره وزارة الصحة ومنظمة غير حكومية إلى وضع نماذج للعمل الجماعي المتعدد التخصصات (وسيط صحي، وممرض مجتمعي، ومرشد اجتماعي) من أجل إذكاء الوعي بالحاجة إلى التلقيح ورفع النسبة المئوية لتلقيح أطفال المجتمعات المحلية للروما.

٦٤- وفيما يتعلق بنقص إمكانية وصول أطفال الروما إلى الرعاية الصحية في المناطق الريفية، يدير المعهد الوطني للصحة العامة مشروعاً للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يسمى "تعزيز الشبكة الوطنية للوسطاء الصحيين الروما من أجل تحسين صحة السكان الروما"، يمول بمنحة من النرويج. ونفذت في إطار هذا المشروع تدخلات في ٤٥ مستوطنة داخل ست مقاطعات توجد فيها مجتمعات محلية للروما. ويوظف المشروع وسطاء صحيين من الروما وممرضين صحيين مجتمعيين. وقد عملت هذه الأفرقة المجتمعية على تحسين حصول الفئات الضعيفة على الرعاية الصحية، بطرق منها على سبيل المثال تشجيع زيادة معدلات التلقيح وأنشطة الإرشاد الصحي.

٦٥- وتشمل التدابير المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ إيجاد الإطارين المؤسسي والقانوني اللذين يتيحان تطوير خدمات التمريض الصحي المجتمعية، أو إنشاء مراكز مجتمعية نموذجية، أو توسيع نطاق شبكة الخدمات، أو بناء القدرات المؤسسية والتقنية لمقدمي الخدمات المجتمعية، أو زيادة عدد الوسطاء الصحيين الروما من ٣٩١ وسيطاً في عام ٢٠١٤ إلى ٦٠٠ وسيط في عام ٢٠٢٠ والممرضين الصحيين المجتمعيين من ٩٨٢ ممرضاً في عام ٢٠١٤ إلى ٣ ٠٠٠ ممرض في عام ٢٠٢٠.

٦٦- وفيما يتعلق بالسكن، واصلت وزارة التنمية الإقليمية والإدارة العامة والصناديق الأوروبية تنفيذ البرنامج التجريبي "السكن الاجتماعي لمجتمعات الروما"^(١٤). ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للسكن، الذي يُتَوَقَّع أن تعتمد الحكومة قبل نهاية عام ٢٠١٧، في تقديم الدعم من أجل توفير سكن ملائم للفئات الضعيفة. وبموجب القرار الحكومي رقم ٢٩٤/٢٠١٥، تنفذ الوكالة الوطنية للمسح وتسجيل الأراضي برنامجاً مسيحياً للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٣. وهو يتوخى إتمام التسجيل المنهجي للممتلكات في سجل الأراضي في ٢٣٣٧ وحدة إدارية حضرية وريفية. ويولى اهتمام خاص للفئات الضعيفة، ولا سيما أفراد الروما.

٦٧- وتشارك طائفة الروما بصورة نشطة في الحياة السياسية والاجتماعية في رومانيا. وانتخب بعض أفراد الروما في البرلمان الروماني والبرلمان الأوروبي وعلى الصعيد المحلي. ومن الناحية المؤسسية، تعد الوكالة الوطنية لطائفة الروما (التي عادة ما ينتمي رئيسها إلى إثنية الروما وتكون له رتبة كاتب دولة)، والمركز الثقافي الوطني للروما (الذي يديره واحد من أفراد الروما)، والمجلس الوطني لمكافحة التمييز (الذي يضم مجلسه عضواً من أفراد الروما - برتبة كاتب دولة) أدوات مؤسسية مهمة جداً للمساهمة في الإدماج الاجتماعي والحماية القضائية للسكان الروما.

جيم- التدابير المتعلقة بالفئات الضعيفة الأخرى (الأطفال، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية)، وجرائم الكراهية

٦٨- يكفل الإطار القانوني في رومانيا احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص من دون أي شكل من أشكال التمييز، على النحو المنصوص عليه في دستور رومانيا الذي يشير أيضاً إلى احترام وحماية الحياة الخاصة. وقانون مكافحة التمييز في رومانيا (الأمر رقم ١٣٧، المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، المادة ٢-١) من بين أكثر القوانين استفاضة وشمولية، إذ يعرف التمييز على نطاق واسع، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس والميل الجنسي. ومنذ عام ٢٠٠٠، يتضمن القانون أحكاماً بشأن مكافحة التحريض على الكراهية ومكافحة جميع أشكال التمييز. وتنشط منظمات المجتمع المدني التي تشجع على احترام حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في رومانيا، حيث تضطلع بأنشطة الرصد والدعم وتعزيز حقوق أفراد هذه الفئة في رومانيا، وبخاصة في بوخارست. وسنوياً، تستضيف بوخارست المهرجان السنوي المخصص لدعم حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين - أسبوع الشعور بالفخر، بما في ذلك مسيرة من أجل التنوع - موكب الفخر.

٦٩- وفي رومانيا، يعتبر القانون الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز أشخاصاً ذوي إعاقة. وبالتالي، فهم يستفيدون من جميع تدابير الحماية المخصصة تحديداً لهذه الفئة. وتتابع حالة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في تسعة مراكز إقليمية لمراقبة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية حيث يسجل كل شخص تتأكد إصابته بالفيروس، بصرف النظر عن العمر ونوع الجنس والجنسية والميل الجنسي، ويخضع لمراقبة سريرية وبيولوجية، ويتلقى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة مباشرة بُعيد تشخيص الإصابة. ويتلقى الأطفال والمراهقون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج وفقاً للمبادئ التوجيهية للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، التي تتضمن فصلاً مستقلاً لهذه الفئة العمرية. وفي

الفترة بين أيار/مايو ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٦، قام المعهد الوطني للأمراض المعدية "معهد البروفسور ماتيني بالز" ببوخارست، باعتباره منقذ مشاريع، وتنسيق مع وزارة الصحة، باعتبارها متعهدة برامج، بتنفيذ مشروع "تحسين الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد الوبائي باء وجيم ومراقبتهما في رومانيا"، وذلك في إطار الآلية المالية الترويجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.

٧٠- وفيما يتعلّق بالمعلومات الإحصائية على مستوى المحاكم، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) تسجّل الإحصائيات المتعلقة بجرائم الكراهية في تطبيق اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب (التطبيق) من قبل موظفين متخصصين وتُعمد لاحقاً من قبل موظفي الإحصائيات القضائية؛

(ب) اعتباراً من ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، يسمح التطبيق بجمع معلومات إحصائية عن القضايا الجنائية التي طُبقت فيها المادة ٧٧(ح) من القانون الجنائي؛

(ج) لا تشمل المعلومات الإحصائية المتعلقة بالجرائم الجنائية الجرائم المنصوص عليها في أحكام القانون الجنائي فحسب، بل أيضاً الجرائم الجنائية التي تضمنها الأمر الحكومي الاستعجالي رقم ٢٠٠٢/٣١، الذي يحظر المنظمات والرموز والأفعال ذات الطابع الفاشي والعنصري والمتسم بالتجيش وكره الأجانب، وتمجيد المدانين بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، باعتبارها أفعالاً معادية للسامية؛

(د) لا يسمح التطبيق بعدد بتصنيف أسباب التمييز. ويجري العمل لإتاحة هذا التصنيف في أقرب وقت ممكن.

منع التعذيب والمعاملة وظروف الاحتجاز اللاإنسانية أو المهينة (١٠٩-٧٥، ١٠٩-٧٦، ١٠٩-١٠٣)

٧١- إلى جانب التدريب المستمر الذي يخضع له الموظفون الأمنيون بشأن معالجة الحوادث وتحسين التجهيزات، يشكل الإطار القانوني لعام ٢٠١١ - الأمر رقم ٢٠١١/٥٦٦ "كتيب بشأن الأفرقة المنتسبة المكلفة بالتدابير الأمنية والتقييدية والرقابية الخاصة، واستخدام وسائل وتقنيات شل الحركة" - الذي ينص على المبادئ التي تتدخل هذه الأفرقة على أساسها، كحل أخير وفي حالة الطوارئ، ضمانات كافية ضد الاستخدام المفرط للقوة ضد السجناء^(١٥).

٧٢- وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمدت حكومة رومانيا مذكرة بشأن "الموافقة على جدول التدابير اللازم اتخاذها من أجل تحسين ظروف الاحتجاز ونظام الإفراج تحت المراقبة"، وحُصّصت بموجبها ميزانية قدرها ٥٨٢ ٢٣٤ ٧٤٠ يورو للإدارة الوطنية للسجون من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية للسجون على امتداد السنوات السبع القادمة (٢٠١٦-٢٠٢٣). وتنص هذه المذكرة أيضاً على تعزيز خدمات الإفراج تحت المراقبة، ولا سيما من خلال تعزيز الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل، في ضوء البيانات الإحصائية المتعلقة بتطور عدد الأشخاص الخاضعين لخدمات رصد الإفراج تحت المراقبة في السنوات الخمس الأخيرة. وفي إطار متابعة هذه المذكرة، اعتمدت وزارة العدل (بالاشتراك مع الإدارة الوطنية للسجون) في تموز/يوليه ٢٠١٦ خطة عمل تهدف إلى تحسين ظروف الاحتجاز

وتقليص ظاهرة الاكتظاظ. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان يُحتاج إلى ٧ ٩٥٥ زنزانة بمساحة ٤ أمتار مربعة لكل سجين من أجل سد النقص في عدد الزنانات المتاحة. وتنص خطة عمل تحسين ظروف الاحتجاز على رفع الطاقة الاستيعابية بإنشاء ١٠ ٨٩٥ مكاناً إضافياً. وتشمل خطة العمل بناء سجنين جديدين بحلول عام ٢٠٢١.

٧٣- وتقرن التدابير الإدارية بتعزيز القوانين المعيارية التي ستفرض عند دخولها حيز النفاذ إلى الحد من ظاهرة الاكتظاظ^(١٦). كما أن أنشطة إدارة أمين المظالم لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز تفضي إلى نتائج ملموسة^(١٧).

٧٤- ووفقاً للقانون رقم ٢٥٤/٢٠١٣، يُكفل حق الأشخاص المدانين في المساعدة الطبية والعلاج والرعاية الصحية من دون أي تمييز على أساس وضعهم القانوني. وهو يشمل التدخل الطبي والرعاية الصحية الأساسية والمساعدة الطبية الطارئة والمساعدة الطبية المتخصصة. ويُكفل تقديم خدمات المساعدة الطبية والعلاج والرعاية الصحية في السجون، بمساعدة موظفين مؤهلين وبالمجان ووفقاً للقانون وبناء على الطلب أو عند الاقتضاء^(١٨). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أبرم بروتوكول تعاون بين وزارة الصحة ووزارة العدل بغية تحسين نوعية الخدمات الطبية المقدمة إلى الأشخاص المسلوب حريةهم، وتحديد التدابير اللازمة لتوفير الرعاية الطبية في شبكة الصحة العامة.

٧٥- وفيما يتعلّق ببرامج إعادة إدماج المحتجزين، يُختبر جميع السجناء، بعد إيداعهم السجن، من أجل تحديد الأنشطة الأنسب لإعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم. ويقدم كل سجن عرضه الخاص من البرامج والأنشطة بالاستناد إلى خصوصيته وموارده البشرية والمادية المتاحة، ويُجَيّن هذا العرض سنوياً. ويتمثل هدف مؤسسي آخر في إبرام شراكات مؤسسية من أجل تنفيذ البرامج والإجراءات التي تسهم في إعادة إدماج السجناء في المجتمع. ويوجد حالياً ٨٨ بروتوكولاً^(١٩).

٧٦- وتوجد برامج عديدة ترمي إلى التوعية بتساوي حقوق المحتجزين من أفراد الروما مع حقوق غيرهم، ومنها: مشروع "مواطن الضعف والطبقة والأصل الإثني في المؤسسات الإصلاحية" الذي يمول من الآلية المالية النرويجية ٢٠٠٩-٢٠١٤؛ وبرنامج RO23 "الخدمات الإصلاحية، بما في ذلك العقوبات غير الاحتجازية". ووضعت كتيب بعنوان "تيسير الإدماج الاجتماعي للسجناء من أفراد الروما" لفائدة موظفي جميع القطاعات المتواصلة مع السكان الروما.

الرق والاتجار بالبشر (١٠٩-٥٦، ١٠٩-٨٣، ١٠٩-٩٧)

ألف- التدابير العامة

٧٧- في عام ٢٠١٤، ومع بدء نفاذ القانون الجنائي الجديد وقانون الإجراءات الجنائية الجديد، القانون رقم ١٣٥/٢٠١٠، بات هناك فصل واحد مخصص لتجريم جميع أفعال الاتجار بالبشر والاستغلال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت حكومة رومانيا استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وخطتي عمل للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٤

و٢٠١٦-٢٠١٤. وتخضع حالياً استراتيجية الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي ستستند إلى توصيات منظمات دولية - مثل فريق الخبراء المعني بالعمل على مكافحة الاتجار بالبشر ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - لإجراء مشترك بين المؤسسات. وتنطوي الاستراتيجية الجديدة على خمسة أهداف، وهي: المنع، ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا، والرصد، والتعاون الدولي وفيما بين المؤسسات.

٧٨- وركزت الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشركاؤها من المؤسسات العامة والخاصة على المنع وتحسين حماية حقوق الأطفال الذين هم عرضة للاتجار^(٢٠). وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، كانت أنشطة منع الاتجار ترمي إلى تغطية طائفة واسعة من الظواهر (الاستغلال الجنسي، والاستغلال في العمل، والتسول)، وحضر عنصر الوحدة والاتساق من خلال تركيز الرسالة على المخاطر المرتبطة بالاتجار بالبشر^(٢١).

٧٩- ويتضمن القانون رقم ٢٩٢/٢٠١١ بشأن المساعدة الاجتماعية أحكاماً تتعلق بالخدمات الاجتماعية المقدمة إلى ضحايا الاتجار بالبشر (ولا سيما المادتان ٦٢ و٦٣). كما أدخلت تعديلات وإضافات على الأمر رقم ٢٥ الصادر في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ بشأن توظيف الأجانب في رومانيا وعلى غيره من القوانين التي تتعلق بوضع الأجانب في رومانيا، ودخلت حيز النفاذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٨٠- وكثفت رومانيا تعاونها الدولي في حالات الاتجار بالبشر من خلال زيادة مشاركتها في أفرقة التحقيق المشتركة في حالات الاتجار بالبشر - ٢٨ حالة في المجموع^(٢٢). كما نُفذت عدة مشاريع ثنائية بمعية بلدان الاتحاد الأوروبي^(٢٣).

٨١- وكثفت أيضاً تدابير التصدي للمسؤولين عن الاتجار بالبشر، كما يتضح من الأرقام التي قدمتها وزارة الشؤون العامة^(٢٤). وتجري تحقيقات شاملة في جميع التقارير المتعلقة بمزاعم ضلوع موظفي الدولة في جرائم متصلة بالاتجار بالبشر.

٨٢- وفيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، كثفت السلطات الرومانية التحقيقات الاستباقية، إذ تكشف البيانات الإحصائية ارتفاعاً في معدل أنشطة التحقيق وكذا في الإدانات الصادرة عن المحاكم^(٢٥).

باء- حماية الضحايا، بمن فيهم الأطفال

٨٣- وفقاً لقانون حماية الشهود رقم ٦٨٢/٢٠٠٢، يمكن إدراج شاهد على جريمة خطيرة، مثل الاتجار بالأشخاص، في برنامج حماية الشهود، بناء على قرار من مدع عام أو محكمة. ويستفيد ضحايا الاتجار بالبشر من خدمات المساعدة والحماية، سواء في المراكز التي أنشأتها الدولة أو المراكز التي تديرها المنظمات غير الحكومية. وفي هذه المراكز، يمكن أن يتلقى الضحايا المساعدة الاجتماعية والنفسية والطبية والقانونية وأن يحصلوا أيضاً على السكن والغذاء. ويستمد ضحايا الاتجار حقهم في الحصول على تعويضات مالية من عضوية رومانيا في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. ويميز تشريع رومانيا بين مفهومين يلخصان الخطوات/الخيارات الممكنة من أجل توفير التعويض المالي لضحايا الجرائم العنيفة، بما في ذلك الاتجار بالبشر، ويعمل وفقهما، وهما: التعويض والأضرار المدنية. ويُستخدم مصطلح التعويض للإشارة إلى التعويضات المالية الممنوحة من الدولة؛ أما الأضرار المدنية، كمفهوم قانوني، فينبغي

أن تفهم على أنها المبلغ المالي الذي تأمر به محكمة ما لفائدة شخص ما كتعويض عن الأضرار الناجمة عن الجريمة.

٨٤- ويحق لضحايا الاتجار بالبشر أن يكونوا طرفاً مدنياً في الإجراءات الجنائية ويطالبوا بأضرار مدنية عما لحقهم من أضرار مادية و/أو معنوية. وإذا لم يحصلوا من المتجر على الأضرار المدنية التي أمرت بها المحكمة الجنائية، لأنه ليس لديه دخل أو أملاك، فإنه يحق لهم المطالبة بتعويض مالي من الدولة لكن فقط عن فئات معينة من الأضرار.

٨٥- وعُدّل القانون رقم ٢٧٢/٢٠٠٤ بشأن حماية وتعزيز حقوق الطفل واستُكمل من خلال القانون رقم ٢٥٧/٢٠١٣ الذي ينص على قواعد خاصة لحماية الأطفال الذين يعمل آباءهم في الخارج. ووضحت التعديلات أيضاً دور كل مؤسسة مشاركة في تزويد الأطفال بوثائق هوية. وينص هذا القانون على تسجيل الطفل فور ولادته وإصدار شهادة ميلاده في غضون ٢٤ ساعة من ولادته. وعندما تجري الولادة خارج المرافق الصحية، يطلب إلى طبيب الأسرة توثيق الولادة في غضون ٢٤ ساعة من حدوثها وإصدار شهادة ميلاد في هذا الصدد.

٨٦- وتدرج تدابير المنع وحملات التوعية ضمن اختصاص الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وذلك بالتعاون مع مؤسسات أخرى مثل وزارة التربية الوطنية. وتتركز معظم الأنشطة التربوية الرامية إلى المنع والتوعية، سواء الرسمية (الأنشطة القائمة على دروس) أو غير الرسمية (الأنشطة أو المشاريع الخارجة عن المناهج الدراسية)، على مخاطر الاتجار وما يتصل به من علامات يمكنها أن تشي بالمتجرين المحتملين، من خلال دراسات الحالات الفردية، والبحوث، والاجتماعات مع الأخصائيين، والنقاشات، والمسابقات، وما إلى ذلك. وتنفذ هذه الأنشطة من قبل المفتشيات المدرسية في المقاطعات، ومراكز المساعدة النفسية - التربوية، والوحدات التعليمية. وفي الوقت نفسه، تدير وزارة التربية الوطنية البرنامج الوطني للتربية الصحية الذي يتناول مواضيع الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ كل مدرسة برامج منع من خلال اضطلاعها بأنشطة تستهدف الطلاب والمدرسين على حد سواء بغرض تحديد الفئات المعرضة لخطر الاتجار (ويتعلق الأمر على وجه العموم بنشاط كل نصف سنة لكل مدرسة).

٨٧- وبخصوص إعادة إدماج ضحايا الاتجار في نظام التعليم، تدعم وزارة التربية الوطنية، من خلال هيكلها الإقليمية (أي المفتشيات المدرسية في المقاطعات)، إعادة تأهيل ضحايا الاتجار عن طريق منحهم إمكانية مواصلة دراستهم وضمان سرية وضعهم. كما يستفيد الضحايا الذين يختارون مواصلة دراستهم، وكذلك أسرهم، من دورات المشورة النفسية والتربوية التي ينظمها موظفو تعليم مختصون.

العنف المنزلي وتمثيل المرأة (٧٧-١٠٩، و٧٨-١٠٩)

٨٨- فيما يتعلق بالعنف المنزلي، تمارس وزارة العمل والعدالة الاجتماعية، من خلال الوكالة الوطنية لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، مهامها مرتبطة بالعمل الاستراتيجي والتنظيم والتمثيل وسلطة الدولة، ولها اختصاصات مرتبطة بوضع استراتيجيات وسياسات الحكومة وتنسيقها وتنفيذها.

٨٩- وبغية تعزيز السياسة العامة للقضاء على العنف الجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي، وافقت الحكومة الرومانية في عام ٢٠١٢ على القرار الحكومي رقم ٢٠١٢/١١٥٦ باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة العنف الأسري وخطة العمل الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة العنف الأسري للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧^(٢٦).

٩٠- وبموجب القانون رقم ٢٠١٦/٣٠، صدّقت رومانيا على اتفاقية اسطنبول التي تفرض على الدول الأطراف اتخاذ تدابير ملموسة لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي. وتقتصر اتفاقية اسطنبول إنشاء آليات لضمان حماية الضحايا والتوعية بآثار هذه الظاهرة، ومنع ومكافحة جميع أشكال العنف.

٩١- وبغرض إنجاز الخطوات التشريعية المعقدة التي يتطلبها تنفيذ اتفاقية اسطنبول، أعدت الوكالة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة مجموعة التشريعات اللازمة لتنفيذ اتفاقية اسطنبول، وهي تشمل تعديل التشريع المتعلق بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، ومنع ومكافحة العنف المنزلي، وتعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية.

٩٢- وفي الوقت نفسه، يتيح برنامج الحكم للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ مجموعة من التدابير الرامية إلى منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، لكنه ينص على شرط مسبق يتمثل في اعتماد مشاريع القوانين اللازمة لمواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقية اسطنبول وسيسمح بنقلها إلى تشريعات ثانوية، كما ستستحدث خدمات اجتماعية لضحايا العنف المنزلي والمعتدين عن طريق تنفيذ مشاريع تمولها الصناديق الأوروبية.

٩٣- وتقع على عاتق الوكالة الوطنية لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل مهمة جسيمة أخرى تتمثل في تمويل و/أو المشاركة في تمويل برامج ذات مصلحة وطنية في ميدان المساواة بين الجنسين ومنع العنف المنزلي ومكافحته. ووُضع، وسيوضع، عدد من المشاريع للتوعية بهذه الظاهرة^(٢٧).

٩٤- وتنظم الوكالة الوطنية لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل حملات مستمرة للتوعية بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص تستهدف جماعة الروما أيضاً^(٢٨).

٩٥- ويتناول المعهد الوطني للقضاء، في إطار تدريس قانون الأسرة للقضاة المتدربين وفي التدريب المستمر، الجوانب المتصلة بالعنف المنزلي.

حرية الفكر والوجدان والدين (١٠٩-١٠٦، ١٠٩-١٠٧)

٩٦- في أيار/مايو ٢٠١٦، دخلت حيز التنفيذ تعديلات على قانون رد الممتلكات (القانون رقم ٢٠١٦/١٠٣)، الذي ثبت وفقه افتراض حصول استيلاء تعسفي على المباني التي أصبحت ملكاً لدولة رومانيا إبان فترة النظام الشيوعي عبر "هبة" من الطوائف الدينية.

٩٧- وحالياً، توجد في رومانيا ١٨ طائفة دينية معترف بها، والعديد من الجمعيات الدينية، وأكثر من ٨٠٠ منظمة غير حكومية عادية لديها أنشطة دينية تعمل في رومانيا. وينص قانون عام ٢٠٠٦ بشأن الحرية الدينية والوضع العام للطوائف الدينية على حياد الدولة الرومانية إزاء جميع الطوائف الدينية المعترف بها ويضمن استقلاليتها. وتستند هذه العلاقة إلى مبدأ عدم التمييز والتعاون المتبادل في مجالات المصالح المشتركة. وأبقت أمانة الدولة للشؤون الدينية على سياسة "الباب المفتوح" أمام ممثلي جميع الأديان والمنظمات غير الحكومية الدينية. وهي بصدد

إعداد طبعة ثانية محدّثة من مجلد "الدولة والأديان في رومانيا" (الذي يتضمن أيضاً معلومات عن حالة رد الممتلكات).

إقامة العدل (١٠٩-١٠٩، ١٦-١٠٩)

٩٨- تملك رومانيا استراتيجية جديدة لتطوير القضاء (للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠) وخطة عمل تنفيذها. وتحدد الاستراتيجية الأهداف من أجل مواصلة الإصلاحات القضائية خلال الفترة المرجعية، وجعل السلطة القضائية أكثر كفاءة ومسؤولية، وكفالة تحسين نوعية قانون القضاء. واكتمل الإطار التشريعي لإنشاء وتوطيد مؤسسات السلطة القضائية ذات الصلة، وتكشف حصيلة هذه المؤسسات (المديرية الوطنية لمكافحة الفساد، والوكالة الوطنية للنزاهة، والوكالة الوطنية لإدارة الموجودات المحجوزة - التي بدأت العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) عن تحقيقها نتائج إيجابية.

٩٩- وفي عام ٢٠١٦، بدأت وزارة العدل تعديل مجموعة من القوانين، وهي: القانون رقم ٣٠٣/٢٠٠٤ بشأن مركز القضاة والمدعين العامين، والقانون رقم ٣٠٤/٢٠٠٤ بشأن تنظيم السلطة القضائية، والقانون رقم ٣١٧/٢٠٠٤ بشأن المجلس الأعلى للقضاء (وتسمى أيضاً قوانين العدالة). وتجري حالياً عملية تعديل القوانين.

١٠٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد قانون لمنع تضارب المصالح في إجراءات التوريدات الحكومية. وهكذا، فإن الوكالة الوطنية للنزاهة ستعزز بأداة أخرى تنضاف إلى نظام "بريفانت" للتحقق المسبق من التوريدات الحكومية.

١٠١- وفي عام ٢٠١٦، تعاونت الوكالة الوطنية للنزاهة أيضاً تعاوناً وثيقاً مع السلطة الانتخابية الدائمة لضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بأهلية المرشحين للانتخابات البرلمانية من حيث النزاهة في الوقت المناسب. وقد أثبت هذا النهج فعاليته لتفادي ترشح أشخاص غير مؤهلين للانتخابات البرلمانية أو لإقالة المرشحين غير المؤهلين المنتخبين محلياً أو استقالتهم في وقت لاحق.

١٠٢- وأدرجت التغييرات التشريعية التي تنص عليها القوانين الجديدة في مناهج التدريب الأولي المقدم من المعهد الوطني للقضاء كما أن التدريب المستمر على هذه القوانين مكثف جداً.

الحقوق المتعلقة بالاسم والهوية والجنسية والأسرة والزواج (١٠٩-١٤٩، ١٠٩-١١٣، ١٠٩-١٠٥، ١٠٩-١٠٤، ١٠٩-١٠٨)

١٠٣- من الناحية التشريعية، تمثل أحد التدابير العملية المتخذة مؤخراً لضمان تسجيل المواليد في صياغة واعتماد الأمر الحكومي الاستعجالي رقم ٣٣/٢٠١٦ الذي يعدّل ويكتمل بعض الصكوك القانونية المتعلقة بسجل الحالة المدنية للمواطنين الرومانيين ووثائق هويتهم، والقرار الحكومي رقم ٨٠١/٢٠١٦ الذي ينص على إجراءات جمع وحذف البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الهوية المصرح بها والذي يعدّل ويكتمل بعض الصكوك القانونية المتعلقة بالتطبيق المتسق لأحكام التسجيل في الحالة المدنية وتسجيل السكان.

١٠٤ - وأدخلت تعديلات لتسوية وضع الأطفال الذين لا يمكن إثبات هويتهم وحرّموا إجراء ذلك من حقوقهم الأساسية، لأن التشريعات ذات الصلة تنص على ضرورة الاضطلاع ببعض الإجراءات وتقديم بعض الوثائق من أجل تسجيل الولادات، وهو ما قد يؤخر إصدار شهادة ميلادهم ومن ثم حصولهم على مختلف الخدمات^(٢٩). وعُدّل القانون المتعلق بالحالة المدنية في عام ٢٠١٦ من أجل تضمينه مسؤوليات المهنيين الطبيين فيما يتعلق بحماية الأطفال المتخلى عنهم في المستشفيات^(٣٠). وصاغت الهيئة الوطنية لحماية حقوق الطفل والتبني صكاً قانونياً يوافق على المنهجية المطبقة لأداء المهام المسندة إلى سلطات ومؤسسات ومهنيي الإدارة العامة المحلية المشاركين في الوقاية من حالات الأطفال المعرضين لخطر التخلي عنهم أو المتخلى عنهم في مرافق الرعاية الصحية والتدخل فيها، وهو الصك الذي جرت الموافقة عليه بموجب القرار الحكومي رقم ١١٠٣/٢٠١٤.

١٠٥ - ولا يظل أي طفل يولد في رومانيا من دون جنسية؛ ويمكنه الحصول على الجنسية الرومانية في حال طلبها أباه طبقاً للشروط المنصوص عليها في قانون الجنسية الرومانية رقم ١٩٩١/٢١^(٣١).

١٠٦ - وعُدّل القانون رقم ٢٧٢/٢٠٠٤ بشأن حماية وتعزيز حقوق الطفل واستُكمل من خلال القانون رقم ٢٥٧/٢٠١٣ الذي يتيح قواعد خاصة لحماية الأطفال الذين يعمل آباؤهم في الخارج. ووضحت التعديلات أيضاً دور كل مؤسسة مشاركة في تزويد الأطفال بوثائق هوية. وينص هذا القانون على تسجيل الطفل فور ولادته وإصدار شهادة ميلاده في غضون ٢٤ ساعة من ولادته. وعندما تجري الولادة خارج المرافق الصحية، يُطلب إلى طبيب الأسرة توثيق الولادة في غضون ٢٤ ساعة من حدوثها وإصدار شهادة ميلاد في هذا الصدد.

الحق في الصحة (١٠٩-٦٥، ١٠٩-١١٠، ١٠٩-١١٤، ١٠٩-١١١، ١٠٩-١١٢)

١٠٧ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للصحة إلى جانب خطة عمل لتنفيذها خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. ويعرّز هذا الإطار - الوثيقة الصلة بـ "استراتيجية الصحة لعام ٢٠٢٠: السياسة الأوروبية للصحة والرفاه" وبتوصيات خبراء البنك الدولي، المقترحة في وثيقة "الاستعراض الوظيفي لقطاع الصحة في رومانيا". وما فتئت ترفع باستمرار مخصصات قطاع الصحة من الميزانية الوطنية.

١٠٨ - ويشير الهدف المحدد الأول للاستراتيجية الوطنية للصحة إلى "تحسين صحة وتغذية الأم والطفل، والحد من خطر الوفيات النفاسية ووفيات الرضع". وفيما يتعلق بالمساعدة الطبية المقدمة إلى الأطفال المولودين قبل الأوان، اعتمدت وزارة الصحة نظام رعاية إقليمياً لضمان أن يولد كل مولود جديد في وحدة طبية يمكنها توفير الخدمات المناسبة، من أجل الحد من هذا الجزء الهام من وفيات الرضع. وتتوخى برامج التدريب الموجهة إلى المهنيين المشاركين في رعاية الأم والطفل، بما في ذلك إنشاء مركز الامتياز لأمراض ما قبل الولادة في عام ٢٠١٦ داخل المعهد الوطني لصحة الأم والطفل ببوخارست، الأهداف ذاتها. وتمثل التشوهات الوراثية السبب الثالث في وفيات الأطفال. ولزيادة قدرات التشخيص قبل الولادة وتقديم المشورة بشأنها،

أنشأت وزارة الصحة على الصعيد الوطني ستة مراكز إقليمية معنية بالطب الوراثي، ممولة من الأموال الحكومية، من خلال البرامج الوطنية للصحة.

١٠٩- ويتمثل هدف آخر للاستراتيجية الوطنية للصحة في "خفض عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه وحالات الإجهاض والوفيات النفاسية الناجمة عن الإجهاض". وتنفذ الإجراءات أساساً من خلال البرنامج الفرعي لصحة المرأة من البرنامج الوطني لصحة المرأة والطفل، بالتوازي مع التدخلات الرامية إلى زيادة فرص حصول الحوامل على الخدمات الصحية، بما في ذلك الوقاية من الأمراض الوراثية. وتهدف التدابير إلى دمج خدمات التنظيم الأسري في حزمة الخدمات الأساسية وبرامج توزيع وسائل منع الحمل بالمجان وحملات التوعية. كما تشمل المناهج الدراسية درساً اختيارياً بشأن "التربية الصحية" وأنشطة خارجة عن المناهج الدراسية طوّرت بمعية العاملين في قطاعي الطب المجتمعي والمساعدة الاجتماعية. وقد وضعت وزارة الصحة، بالتعاون مع خبراء من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمعهد الوطني للصحة العامة ووزارة التربية الوطنية، "الخطة المتكاملة المتعددة السنوات لتعزيز الصحة والتربية الصحية" متبعة في ذلك نهجاً شاملاً.

الحق في التعليم (١٠٩-١١٥، ١٠٩-١٢١، ١٠٩-١٢٨)

١١٠- لم تبلغ الميزانية المخصصة للتعليم الهدف المحدد في ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، كانت ميزانيته تزيد كل سنة (وبلغت ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧). وتشكل مكافحة ومنع ظاهرة التسرب المدرسي المبكر إحدى الأولويات الرئيسية لنظام التعليم في رومانيا. ومن أجل التصدي لها، أطلقت وزارة التربية الوطنية استراتيجية التسرب المدرسي المبكر^(٣٢) التي ترمي إلى ضمان الوصول الشامل إلى التعليم الجيد وتكافؤ فرص التحسين الذاتي، عن طريق ما يلي: رفع معدّل الالتحاق بمؤسسات الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة، والحصول على تعليم ابتدائي وإعدادي جيد، ووضع نظم لتحديد التسرب، وتوفير برامج معززة للدعم المدرسي، وتحسين جاذبية ونوعية التعليم والتدريب المهنيين.

١١١- ومن أجل دعم تلاميذ المناطق المحرومة ومنع التسرب المدرسي، يكمل الأمر الحكومي رقم ٢٠١٦/٦٩ قانون التعليم رقم ٢٠١١/١ من خلال اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالميزانية لصالح التلاميذ الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس في مدن منشئهم. ولا يزال يُركّز بصورة خاصة على برامج الفرصة الثانية (الموجهة لتلاميذ المستويين الابتدائي والإعدادي) المصممة خصيصاً للأطفال والشباب والبالغين الذين لم يكملوا تعليمهم الإلزامي.

١١٢- وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الخطوات الجديدة التي اتخذتها وزارة التربية الوطنية ما يلي: التدريب الأولي لفائدة شباب الروما كي يصبحوا مدرسين في المجتمعات المحلية للروما من خلال التعلم الإلكتروني عن بُعد/خفض الدروس الاعتيادية، وإنشاء مراكز للتعليم الشامل للجميع في كل مقاطعة من المقاطعات التي تتيح خدمات تعليمية مختلفة لدعم حصول جميع الأطفال على التعليم (الوسيط المدرسي، ومدرس الدعم/المدرس المتنقل، ومعالج مشاكل النطق، والمستشار الدراسي وما إلى ذلك).

١١٣- ويمكن للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الوصول إلى مختلف أشكال التعليم ويمكن تسجيلهم في المدارس العادية ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة على حد سواء، تبعاً

لنوع الإعاقة ودرجتها. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تراجع عدد الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة/ذوي الإعاقات المسجلين في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة بما لا يقل عن ٥٠ إلى ٦٠ في المائة في كل مستوى من مستويات التعليم. واستهدفت الإجراءات المتخذة لضمان حقوق هؤلاء الأطفال الإطار التشريعي^(٣٣)، وكذلك جوانب ملموسة تتعلق بوصولهم إلى المدرسة وسوق العمل (تبعاً لنوع إعاقاتهم ودرجتها).

حماية الأطفال (١٠٩-٢٩، ١٠٩-٣٠، ١٠٩-٣٥، ١٠٩-٣٦، ١٠٩-٨٠، ١٠٩-٣٧، ١٠٩-٧٩، ١٠٩-٨٢، ١٠٩-٩٨)

ألف - التدابير العامة

١١٤ - على صعيد السياسة العامة، وُضعت مجموعة جديدة من الاستراتيجيات للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٤ بهدف دمج التمويل المخصص من الميزانية مع الآليات المالية المناسبة للاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة فقر الأطفال وضمان رفاههم، وتتعلق هذه الاستراتيجيات بما يلي: "تعزيز حقوق الطفل وحمايتها"؛ و"الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر"؛ و"الصحة"؛ و"منع التسرب المدرسي المبكر"؛ و"حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"؛ و"إدماج الروما". وتناولت الأقسام السابقة التطورات أو التعديلات الجديدة التي طرأت على الإطار المعياري والمؤسسي وكذا التقدم المحرز فيما يتعلق بالحق في التعليم والحق في الصحة.

١١٥ - وفي عام ٢٠١٦، أصبحت رومانيا أحد البلدين الأوروبيين الرائدة في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، والتزمت بتحديد وتفعيل مبادرات ترمي إلى إنهاء العنف ضد الأطفال، وتوفير خدمات شاملة ومنسقة وعابرة للقطاعات لمنع العنف والتصدي له، ودعم الإصلاحات في البلد وخارجه.

١١٦ - وترتبط التحديات الرئيسية التي تواجهها حكومة رومانيا بتنفيذ السياسات الوطنية على الصعيد المحلي، بسبب محدودية القدرات، ولا سيما في المناطق الريفية. وروعت المشاكل التي تواجهها الإدارات المحلية عند وضع الإطار السياساتي والمعياري الجديد للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

١١٧ - وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، وإلى جانب إدخال تحسينات على التشريعات^(٣٤)، ساهمت عدة حملات توعية نظمتها الحكومة بشراكة وثيقة مع مكتب اليونسيف برومانيا والمنظمات غير الحكومية في الاعتراف بمختلف أشكال العنف. وهكذا، يلاحظ تزايد في النزوع إلى الإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال، بما يتيح إمكانية تدخّل السلطات^(٣٥). وبينما هناك تباين كبير بين المناطق الريفية والحضرية (حيث المعلومات متاحة بسهولة أكبر)، هناك إجمالاً معلومات قليلة عن حقوق الطفل والانضباط الإيجابي والالتزامات تجاه الأطفال، وهو ما يقتضي الاستثمار في تطوير كفاءات الآباء ومقدمي الرعاية وتوعيتهم.

باء - حماية الأطفال من الاستغلال

١١٨ - في هذا المجال، ينص الإطار القانوني الحالي على توفير حماية كاملة للقصر بقدر ما يتعلق الأمر بالعقوبات الجنائية المفروضة في حال الاتجار بالقصر^(٣٦). وتنظم حملات وطنية مستمرة بشأن استغلال الأطفال لتوعية الأطفال والآباء والأمهات بهذا الخصوص^(٣٧).

حماية الأشخاص ذوي الإعاقة (١٠٩-١٢٥، ١٠٩-٣١)

١١٩- شارك الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة مشاركة مباشرة في وضع الاستراتيجية الوطنية "توفير مجتمع خال من العقبات للأشخاص ذوي الإعاقة" للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً بحقوقهم ومشاركتهم الفعالة في الحياة الاجتماعية، على النحو الذي يكفله دستور رومانيا والاتفاقات الدولية التي تعد رومانيا طرفاً فيها. وتركز هذه الاستراتيجية على ثمانية اتجاهات عمل رئيسية، بهدف تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في رومانيا، وهي: إمكانية الوصول، والمشاركة، والمساواة، والعمالة، والتعليم والتدريب، والحماية الاجتماعية، والصحة، والإحصائيات في جمع البيانات^(٣٨).

حقوق الأقليات والمهاجرين (١٠٩-١٣٢، ١٠٩-٣٨، ١٠٩-١٤٦، ١٠٩-٥٨، ١٠٩-١٤٨، ١٠٩-١٥٠)

١٢٠- تولي رومانيا أهمية خاصة للحفاظ على ثقافة وهوية أفراد الأقليات القومية وتطويرها. ويكفل دستور رومانيا حماية حقوق أفراد الأقليات القومية. وحالياً، تعتبر المشاركة الفعالة للأقليات واقعاً حقيقياً في رومانيا. وفي هذا الصدد، يمكن الإبلاغ عن تجارب إيجابية في ميادين مختلفة: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والحياة العامة والثقافية. وخلال السنوات الأخيرة، عزّز نظام منع التمييز ومكافحته، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل العمالة والمهن. وقد زاد مع مرور السنوات الدعم المالي الذي تقدمه حكومة رومانيا، من خلال إدارة شؤون العلاقات بين الإثنيات، إلى المنظمات التسع عشرة الأعضاء في مجلس الأقليات القومية^(٣٩).

١٢١- ويؤكد الدستور مبدأ عدم التمييز على أساس الدين وينص القانون رقم ٤٨٩/٢٠٠٦ المتعلق بالحرية الدينية والحالة العامة للطوائف الدينية على حياد الدولة تجاه أي عقيدة دينية أو إيديولوجيا إلحادية، واستقلال الطوائف الدينية عن الدولة، وعدم اعتماد رومانيا ديناً رسمياً للدولة، وحرية الطوائف الدينية ومساواتها بموجب القانون وأمام السلطات العامة^(٤٠).

١٢٢- وفيما يتعلق بتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان حقوق المهاجرين، تجدر الإشارة إلى أن رومانيا غيرت الإطار القانوني المتعلق بالوضع القانوني للأجانب في رومانيا، إذ أصبحت بذلك فئات معينة من الأجانب المقيمين بصورة قانونية في رومانيا تُعامل على قدم المساواة مع المواطنين الرومانيين في العديد من المجالات، مثل الوصول إلى التعليم، والتدريب المهني والمنح الدراسية، والوصول إلى سوق العمل، والاستفادة من الضمان الاجتماعي. وتسعى السلطات الرومانية جاهدة إلى مكافحة العمل غير القانوني وحماية حقوق الأجانب العاملين داخل إقليمها. وهكذا، يُطلعون على حقوقهم المالية على أرباب عملهم وحقهم في استخدام الوسائل القانونية والقضائية لاسترداد هذه المبالغ. بل إنه يمكن تعليق قرار الإعادة إلى حين البت في الدعاوى القضائية المتعلقة بالحقوق المالية.

رابعاً – التحديات

١٢٣ - لا بد من إجراء تحسينات فيما يتعلق بضمان حماية وتعزيز حقوق الطفل (ولا سيما أطفال الروما والأطفال ذوي الإعاقة) المتصلة بحقوقهم في التعليم وحقوقهم في الصحة. ويتعين أيضاً تدعيم المؤسسات والاعتراف رسمياً بالمؤسسات الرومانية العاملة في ميدان حقوق الإنسان. وثبتت الاستراتيجيات والإجراءات الوطنية الواردة في التقرير وجود رغبة في رفع هذه التحديات.

Notes

- ¹ The mechanism is made of two components: (i) The technical component, the system itself, was finalized in 2015 and since then various tests are being run; (ii) The legislative component – which shall sustain the implementation of the mechanism – Law no. 184/2017 on 17th October 2016. The system has the objective to prevent conflicts of interests in the public procurement field, by automatically detecting whether participants in the public procurement are relatives or are connected to people from the contracting institution's management. Also, the system aims to raise the accountability among heads of public authorities and to avoid situations where EU financed projects are blocked due to fraud issues and, finally, to raise the absorption rate of the structural funds.
- ² The Department has the following tasks: to organize planned and unannounced visits of the places of detention, in order to verify if they concretely meet the standards; to issue recommendations to the management of the places of detention; to propose amendments of the relevant legal framework; and to maintain relation with the Subcommittee established through the Additional Protocol.
- ³ The Monitoring Council has still deficiencies in terms of human resources, consequently, its field visits are organized together with representatives of NGOs.
- ⁴ Attributions of the Ombudsman: follows-up with the legal resolution of the complaints received and requests the public authorities or civil servants to put an end to the respective violation of the civil rights and freedoms, to reinstate the complainant in his/her rights, and to redress the human rights violation; formulates points of view upon request of the Constitutional Court; notifies the Constitutional Court on the unconstitutionality of laws before promulgation; initiates appeals in the interest of the law and procedures before the courts when, following monitoring missions, it appreciates that the administrative structures exceeded their competences or acted illegally.
- ⁵ Data on **progress made in the fight against corruption in the period 2012-2016**, referring to the measures included in the National Action Plan for the implementation of NSA 2012-2015:

1. Year 2012

828 defendants were sent to trial, among them being 25 legal persons and 332 natural persons holding management control positions, involving public dignities or other important positions.

Status of the investigated people (the list is not exhaustive):

- 7 dignitaries (1 senator, 2 deputies, 1 vice-president county organization of a political party who also acts as a deputy, 2 State secretaries and 1 prefect);
- 1 personal counsellor of a minister, 1 vice-president County Council, 4 county counsellors, 12 local counsellors, 25 mayors, 8 vice-mayors;
- 10 magistrates, 17 lawyers, 31 policemen;
- 1 director of DGIPI (Secret service of the Ministry of Internal Affairs);
- 28 custom workers, 7 commissioners from the Financial Guard, 12 fiscal inspectors;
- 2 public officials A.P.I.A. (Agency for Payments and Interventions in Agriculture), 1 inspector I.T.M. (Territorial Inspectorate of Labour), 9 secretaries of City House, 1 vice-president of an union;
- 1 rector, 1 pro-rector;
- 13 directors from other public institutions and 10 directors of national companies.

The value of the security measures (seized assets) ordered by prosecutors amounted to approximately 1,174 million lei.

A number of 743 defendants were convicted with final conviction decisions.

2. Year 2013

1073 defendants were sent to trial, 49 of them being legal persons and 303 people holding management positions, control, public dignities or other important positions.

Status of the investigated people (the list is not exhaustive):

- 8 dignitaries (1 Member of the European Parliament, 1 minister, 4 deputies, one of them acting as the vice-Prime Minister of the Romanian Government, 2 deputy prefects);
- 1 personal counsellor of a minister, 1 director of a minister office, 1 director within the Romanian Parliament, 1 counsellor minister delegated for Energy, 1 vice-president of a

County Council, 4 presidents of a County Council, 1 counsellor minister delegated for Energy, 4 directors county councils, 6 local counsellors, 2 counsellors of the City Hall, 25 mayors, 9 vice-mayors;

- 25 magistrates, 19 lawyers, 34 policemen;
- 2 chief medical doctors;
- 24 custom workers, 5 commissioners of the Financial Guard, 4 fiscal inspectors;
- 1 president of the Romanian Football Federation, 1 president of the Professional Football League;
- 1 rector, 1 pro-rector;
- 4 commanders of military units;
- 22 directors from other public institutions, 10 directors of national companies.

The value of the security measures (seized assets) ordered by prosecutors amounted to approximately 1,557 million lei.

A number of 1.051 *defendants* were convicted with final conviction decisions.

3. Year 2014

A number of 1.167 *defendants were sent to trial*, among them 107 legal persons and 392 natural persons holding management and control positions, public dignities or other important positions.

Status of the investigated people (the list is not exhaustive):

- 12 dignitaries (2 senators, 7 deputies, 1 State secretary, 2 prefects);
- 2 counsellors of minister, 1 State secretary, 1 counsellor of senator, 1 chief of office of the State secretary;
- 9 presidents of county councils, 1 deputy prefect, 3 local counsellors, 22 counsellors of the city hall, 1 county counsellor, 1 prefectural counsellor, 36 mayors, 7 vice-mayors;
- 35 magistrates, 25 lawyers, 81 policemen, 16 military personnel, 19 custom workers;
- 1 president of the Romanian Chamber of Trade, 1 president of the National Agency of Fiscal Administration;
- 6 commissioners from the Financial Guard, 2 anti-fraud inspectors, 2 fiscal inspectors;
- 1 university dean, 2 school directors, 8 school inspectors, 14 teachers;
- 3 managers of hospital;
- 1 president of federation, 1 president of foundation, 1 vice-president of a County Council;
- 10 directors of national companies;
- 3 directors of banking agencies/branches;
- 2 presidents of a sport club.

The value of the security measures (seized assets) ordered by prosecutors amounted to approximately 1,348 million lei.

A number of 1.138 *defendants* were convicted with final conviction decisions.

4. Year 2015

A number of 1.258 *defendants were sent to trial*, among them 83 being legal persons and 497 natural persons holding management and control positions, public dignities or other important positions.

Status of the investigated people (the list is not exhaustive):

- 32 dignitaries – 1 Prime Minister, 5 ministers, 5 senators, 16 deputies, 2 State secretaries, 2 general secretaries of a minister;
- Other positions from the central administration – 1 prefect, 1 counsellor of State secretary, 1 personal counsellor of a minister, 1 parliamentary assistant accredited to the European Parliament, 1 chief of office of a minister;
- local authorities – 80 mayors, 17 vice mayors, 10 presidents of county councils, 5 vice-presidents of county councils, 1 county counsellor;
- Law enforcement institutions – 14 magistrates, 15 lawyers, 42 policemen, 19 military personnel, 7 custom workers, 3 notaries;
- 32 directors of national companies;
- In the education field – 1 university rector, 1 university dean, 1 university pro-dean, 1 high school director, 1 school director, 2 general school inspectors, 2 school inspectors, 6 teachers, 1 university teacher, 1 university lecturer, 1 university lecturer;
- In the health field – 6 managers of hospital, 2 directors of hospital, 10 medical doctors.

Security measures (seized assets) were ordered in order to conduct the special confiscation or for the restitution of the damage caused as result of the perpetration of the offence, up to the total amount of 2.193,42 million lei, the equivalent of 493,46 million euro. Goods for the total value of 1982,42 million lei, the equivalent of 445,99 million euro were identified and frozen.

The courts ordered final conviction decisions for the number of 973 *defendants*.

5. Year of 2016

A number of 1.271 *defendants were sent to trial*, among them 114 being legal persons and 426 natural

persons holding management and control positions, public dignities or other important positions.

Status of the investigated people(the list is not exhaustive):

- 30 dignitaries, among them: 1 minister and vice-Prime-minister for national security, 1 minister of transport, 1 minister of energy, deputy, 1 general secretary of the Romanian Senate, 1 president of the Chamber of Deputies, 1 vice-governor of the Romanian National Bank, 6 senators, 11 deputies, 3 State secretaries, 1 vice-president of the permanent election authority, 2 presidents and 2 vice-presidents of the National Agency for Fiscal Administration;
- other functions from the central administration – 3 prefects and 2 deputy prefects;
- local authorities – 47 mayors, 2 vice-mayors, 5 presidents of county councils, 2 vice-presidents of county councils, 2 county counsellors, 2 local counsellors, 13 secretaries of City Hall;
- Law enforcement institutions – 16 magistrates, 17 lawyers, 91 policemen, 14 military personnel, 1 notary;
- 55 people holding important positions in public institutions;
- 21 directors of companies or national companies;
- In the education field - 2 university rectors, 1 university dean, 4 school/school group directors, 3 university teachers, 1 university lecturer, 3 teachers;
- In the health field – 7 managers of hospital/medical institutes, 10 medical doctors.

Security measures (seized assets) were ordered in order to conduct the special confiscation or for the restitution of the damage caused as result of the perpetration of the offence, up to the total amount of 2.999,60 million lei, the equivalent of 667,94 million euro.

The courts ordered final conviction decisions for the number of 879 defendants.

- ⁶ The transdisciplinary approach of learning and the development of the key competence of expression and social awareness:
1. The syllabus for the optional school subject called “Life skills development” (the Curriculum upon school decision for 5th to 8th grades). Approved by M.O no. 3960/03.05.2012.
 2. The syllabus for the optional school subject called “Reading and life skills” (the Curriculum upon school decision for 5th to 12th grades). Approved by M.O no. 3961/03.05.2012.
 3. The syllabus for the optional school subject called “Education for intellectual property rights” (the Curriculum upon school decision for high school). Approved by M.O no. 3542/27.03.2015.
- The optional school subject called “Education for intellectual property rights”, proposed to be studied in high school, relates to the European Parliament and to the Council of European Union Recommendations regarding the key competences from the perspective of lifelong learning (2006/962/EC), which shapes up for the compulsory schooling system grades an “European training form”, targeted towards forming of eight key competences. The contribution of the “Education for intellectual property rights” school subject to the development of the European key competences is nuanced and diverse, including both the support for developing certain key competences and the awareness concerning other key competences, as following : social and civic competences; native language communication; leadership and entrepreneurship; mathematics competences and basic science and technology competences; digital competences; learning to learn; foreign languages communication; cultural awareness and expression.
- ⁷ For the continuous training, there are numerous events organized by the NIM with a view to raise awareness among future magistrates:
- Between 2013 – 2014, the National Institute of Magistracy and the Superior Council of Magistracy were partners within the Project JUST/2012/FRAC/AG/2755 "European Judicial Cooperation in the fundamental rights practice of national courts – the unexplored potential of judicial dialogue methodology", coordinated by the European University Institute from Florence – EUI. The Project was focusing on three fundamental rights: the principle of non-discrimination, the right to a fair trial and the freedom of expression.
- Also in cooperation with other institutions, the NIM organized activities relevant in this field, such as the Conference on fighting fascism, racism, xenophobia and the promotion of persons guilty of crimes against humanity and peace. The main objective of this event was to analyse and understand in depth the Romanian legislation in the field of fighting extremism, racism, xenophobia, discrimination and anti-Semitism, as well as the cases that may be brought before the courts, in the context of the passing of Law no. 217/2015 that amends the Government’s Emergency Ordinance no. 31/2002 prohibiting organizations, symbols and deeds with fascist, racist, legionary and xenophobic nature and the glorification of those found guilty of genocide and war crimes.
- NIM hosted in Bucharest the Dissemination event that took place in the framework of the Project entitled - Active Charter Training through Interaction Of National Experiences (ACTIONES), which is coordinated by the EUI Centre for Judicial Cooperation with the support of the European Commission, DG Justice. One of the themes of the activity was the antidiscrimination.

In the framework of the European Law, continuous training program which takes place every year, a seminar regarding „The national judges and the European Law on equality” was included. Also, as regards the non-discrimination issue, the prohibited grounds of discrimination provided by the Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU), were presented, with accent on the obligation of national courts to apply the EU law with priority.

Between the years 2014 and 2016, the Superior Council of Magistracy together with NIM have implemented the “Improving access to justice for Roma and other vulnerable groups - an integrated approach” project. The overall objective of the Pre-defined Project was to improve the access to justice for Roma and other vulnerable groups of the population (e.g. other socially disadvantaged categories which may desire to take part in the project activities), by carrying out a cluster of activities aiming at addressing the knowledge on and the use of their rights.

Another project implemented by NIM in partnership with the National Council for Fighting Discrimination between the years 2014 and 2016 was the Project “Improving national anti-discriminatory measures with the help of professionals and the civil society”.

Beginning with 2014, issues on combating discrimination were discussed at EuroQuod Conferences (The National Network of Judges - coordinators in EU law), a NIM initiative started in 2012. The president of the National Council for Combating Discrimination (CNCD) attended to the conferences and presented topical issues in the field of non-discrimination in European Union law.

In 2015, within the framework of the centralised continuous training programme, the NIM organised 2 seminars on “The role of national courts in the interpretation and application of the European Law”. The two seminars also included the recent case-law of the Court of Justice of the European Union in the field of non-discrimination.

An ECHR case relevant for the issue of non-discrimination on the ground of sexual identity (M. and C. v. Romania) was discussed in a „ECHR – criminal matters” seminar that took place in Bucharest, between the 22nd and the 23rd of September 2016. The ECHR found that the Romanian authorities failed to properly investigate a hate crime incident, relating to physical and verbal attacks which followed a gay rights march, and its potential discriminatory motive.

In November 2016, NIM organized two seminars on the Role of national courts in interpreting and applying EU Law. One of the themes discussed was focused on current issues in the field of discrimination, as well as the recent jurisprudence of the EU Court of Justice.

In March 2017, NIM in partnership with the National Council for Fighting Discrimination organised the seminar “Anti-discrimination. 15 years of non-discrimination in Romania. Jurisprudence and developments”.

⁸ In order to elaborate the Strategy, debates were organized with representatives of institutions and NGOs. Working groups were organized on right to dignity, access to education, housing, access to services, institutional development and several round tables in major cities of Romania.

⁹ The site of the NCCD –<http://cncd.org.ro/home> -

¹⁰ Various programs are carried out with a view to enhancing school participation or reintegrating those who dropped out (e.g. the “School after School” or “Second Chance” programmes, dedicated to disadvantaged persons, in particular Roma). As a result of such measures, more than 200,000 Roma are included in different levels of the education system. A widely appreciated affirmative measure is the grant of distinct places for joining the upper-secondary education (3,150 vacancies in 2016) and in higher education (622 vacancies in 2016). Also, there were 29 openings in the Ministry of Interior’s schools for 2015-2016. As of October 2016, the college “National School for Political and Administrative Studies in Bucharest” initiated a master program dedicated to “Roma Studies”, with 20 places for college graduates.

¹¹ In October 2016, the National School for Political and Administrative Studies started a 2 year master course for Roma Studies. **First in Europe due to its curricula**, it covers domains as: Roma history, Ethnography, Community studying a.s.o., and delivers quality information of real use for people in contact with Roma issues.

¹² These measures refer to:

- the creation of mixed groups / classes in pre-primary, primary and lower secondary schools, compulsory for 1st and 5th grades since the school year 2007-2008 and progressively applied to the rest of the grades. In addition, the division of Roma students in groups / classes / schools on grounds related to the study of Romani language and / or the Roma history and traditions was prohibited;
- the collaboration with school mediators or other community representatives for the carrying out of school census, while encouraging Roma parents to enrol their children in school each year;
- the reservation of a number of positions in all classes, upon late registration in order to support the children's school enrolment;
- the prohibition of Roma pupils’ enrolment in special education groups / classes and special integrated education schools, by means of the abusive and unprofessional diagnosis of Roma pupils as having learning difficulties / special education needs;

- the sharing of school premises and facilities by all students, regardless of their ethnicity. Likewise, the transportation of children coming from residentially segregated communities to schools is ensured alongside non-Roma children;
- In addition to these initiatives, schools and county school inspectorates have the responsibility of analysing all the situations that indicate a low level of Roma children school enrolment compared to the number of school children identified upon the census carried out by the administrative-territorial unit and of establishing a desegregation plan.

¹³ The Ministry of National Education:

- Issued the Minister's Order no. 6158/2016 regarding the approval of the *Action Plan for school desegregation and educational quality increase in the pre-university schools in Romania*;
- Issued the Minister's Order no. 6134/2016 regarding the prohibition of school segregation in the pre-university schools;
- Set up a consultative working group in charge of the elaboration of the *Methodology of monitoring school segregation* in compliance with the new criteria provided by Minister's Order no. 6134/2016 and the *Methodology of prevention and intervention in segregation cases*. This document expands the segregation criteria including disabilities/special educational needs (SEN), family socio-economic status, residence and school performance criteria, besides the ethnic ones. Moreover, it stipulates a series of legal obligations to be fulfilled by different educational structures, the appropriate sanctions, the role of the future National Committee for Desegregation and Inclusion, as well as its relations with the county school inspectorates, the County Committees and the schools committees for violence, corruption and discrimination elimination.
- Initiated the *Commission for violence, corruption and discrimination prevention and eradication and for the promotion of interculturality* in the *Regulations of pre-university school organization and functioning* approved by Minister's Order no. 5079/2016, with the aim of preventing racial discrimination of Roma pupils.

¹⁴ The pilot program, initiated in 2008, has a limited target (300 houses in 11 localities, based on proposals of the National Agency for Roma). Given that it is a pilot program, upon the completion of the 300 units, it is necessary to carry out a socio-economic impact analysis, as well as the impact of the pilot program on the beneficiaries and also on the local communities. Depending on the results of the analysis carried out by the entities to be established (MRDPAEF, National Agency for the Roma, territorial administrative units, etc.), it will be established the opportunity to build social housing for Roma communities (eg by creating a national program or introducing a sub-program in one of the programs already implemented by MRFPAEF in the field of social housing construction).

¹⁵ For guaranteeing legal, efficient and safe interventions, the associated teams for special security measures, constraint and control (SASS teams) act on the basis of the following fundamental principles: defending the human beings, legality, security, force proportionality, gradualism, non-surprise and minimum risk principle.

The professional training of the security staff in solving the incidents is a guarantee that the intervention of SASS teams is the last resort, only in emergency situations, as the last form of action against the acts which could jeopardize the order, discipline and safety of the prison and if any other methods of managing the incidents did not achieve their purpose.

The general elements regarding the way in which the operational incidents are managed have been included in the training activity for other security staff (surveillance, accompanying, escorting), for officers in execution positions as well as for the management board, with the aim to know certain ways of action and to act professionally, whenever the situation imposes it. The training modules include: solving incidents by using communication techniques by the staff who works directly with the inmates, operational incidents management, first aid, human rights issues, video recording of the way in which an incident is solved etc.

Moreover, concerning the equipment, a process of endowment of the members of SASS teams with mini body worn camera started. The action will continue, for endowing all the members in the mentioned teams with this kind of devices.

¹⁶ The following laws and legislative projects are relevant:

- Draft Law on pardoning of sentences and educational measures involving deprivation of liberty, under debate at the Chamber of Deputies (the decision-making chamber of Romania's Parliament);
- Law no. 169 of 14.07.2017 amending and supplementing Law no. 254/2013 on the execution of custodial sentences and of measures involving deprivation of liberty ordered by the judicial bodies during criminal trial, which introduces a compensatory day-earnings mechanism for

the execution of custodial sentence in inappropriate conditions (published in the Official Gazette of Romania, Part I, no. 571 of 18.07.2017).

¹⁷ In December 2015, the Ombudsman presented to the Parliament and to the Prime-minister, a detailed report on the situation in the penitentiaries, following investigations conducted by its teams in all of them. In this report it recommended legislative, administrative, judicial and financial measures.

¹⁸ The services for medical assistance treatment, healthcare, and medicines shall be provided from the Single National Health Insurance Fund, under the terms of the Framework-Contract on the conditions of granting medical assistance within the health social insurance system and of the Methodological Norms for the application thereof, from the funds of the units within the administration of the penitentiary, approved for this purpose, and other sources, according to the law. Ambulatory medical care can also be provided in the specialist ambulatories of the medical units in the field, which have concluded a contract with the health insurance companies, or the inmate may request, for a fee, to be examined at the detention place, within the medical sector, by a doctor from outside the prison system. The findings made by the doctor from outside the prison system are written down in the inmates' medical file.

¹⁹ In terms of the participation to the social reintegration actions, in 2016, at the prison system level, the following data were registered:

- 2,455 inmates registered in school activities, during the school year 2016–2017;
- 2,627 inmates participated in counselling-information activities and work mediation, as well as in initiation and professional training classes;
- 328,039 inmates participated in educative approaches;
- 88,571 inmates participated in psychological approaches;
- 87,657 inmates participated in social assistance approaches.

²⁰ To decrease demand and to inform citizens about the criminalisation of the use of services delivered by an exploited person known to the beneficiary as a human trafficking victim, between October 2014 and April 2015 NATIP implemented the human trafficking prevention and communication campaign 'Exploitation Kills Souls'. The campaign was aimed to help reduce demand for services provided by victims of exploitation and trafficking by informing the consumers of such services and the general public about the condition of the victim, recruitment methods, and legal repercussions. The target group included people attending places where the three types of exploitation may arise (sexual exploitation, forced labour, begging): bars, restaurants, hotels, areas nearby religious buildings (begging), regional labour recruitment agencies (labour exploitation).

As part of the project 'Best Practice Models for Human Trafficking Victim Care Services', financed under the 2009-2014 Norwegian Financial Mechanism, NATIP started a campaign to prevent human trafficking for exploitation in begging 'Ask for help, don't beg!', aimed at raising awareness of child trafficking in vulnerable communities (including Roma communities), identifying the root causes of vulnerability to trafficking and finding possible solutions to prevent human trafficking, in particular children's exploitation in begging.

The message of the Campaign 'A hand held out does not get help, but money for traffickers!' targeted at-risk children aged 8 to 18, adult representatives of vulnerable communities (parents, informal leaders, etc.), representatives of institutions involved in human trafficking prevention and fight (local authorities, police departments, school inspectorates, general directorates for social assistance and child protection, etc.), and the general public. It involved direct meetings with target group representatives (students and teachers as well as representatives of local communities and authorities) in ten different locations to identify the root causes of vulnerability to trafficking and, in particular, exploitation in begging and to find specific solutions.

In 2016, the National Agency against Trafficking in Persons implemented the national prevention campaign 'Don't Look Away from the Invisible Face! Its Story Can Become Your Story!', which consisted of public information activities regarding sexual exploitation, its causes and effects.

²¹ List of a few figures for each year:

- In 2012, 6 national and regional campaigns, 36 local campaigns and 7 action plans / actions to prevent trafficking in human beings were implemented, all related to both the causes of the phenomenon and the main forms of exploitation within it. The number of direct beneficiaries was almost 100,000 and that of indirect or tangential beneficiaries of about 1,000,000;
- In 2013, 6 national prevention campaigns and projects were implemented and 49 local. The total number of direct beneficiaries of campaign prevention activities exceeds 150,000;
- In 2014, 6 national prevention campaigns/projects, 53 prevention/local educational campaigns/projects were successfully implemented and participated in 1 cross-border project. The total number of direct beneficiaries of campaign prevention activities was 135,500 people and an estimated number of over 2,000,000 indirect/tangential beneficiaries (people who came into contact with anti-trafficking messages through leaflets, posters, video spots and in the online environment);

- In 2015, a total of 59 campaigns/projects/prevention initiatives were implemented, out of which 4 national prevention campaigns/projects and 55 campaigns/prevention educational projects/local initiatives. There were a total of 1,813,710 beneficiaries, out of which 313,710 direct beneficiaries and an estimated number of over 1,500,000 indirect/tangential beneficiaries (people who came into contact with anti-trafficking messages through flyers, posters, video spots and in online environment);
 - In 2016, a number of 3 national prevention campaigns were implemented, a campaign for the Romanian community in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (UK) and 87 campaigns / educational prevention projects/local initiatives. A total of approximately 120,000 direct beneficiaries and an estimated number of over 1,400,000 indirect beneficiaries (people who have come into contact with anti-trafficking messages through flyers, posters, video spots, and the online environment) have been registered.
- ²² Number of participations in Joint Investigation Teams concerning human trafficking: 2013 – 2, 2014 – 3, 2015 – 3, 2016 – 12, 2017 first semester – 8.
- ²³ The information campaign titled "With a call, you will save your life! Be your Savior!", run in 2016 among the Romanian community in the UK. The campaign targeted the Romanian community in the UK and addressed both people at risk, victims / potential victims of trafficking in human beings and representatives of the general public. The JLS/2009/ISEC/AG/207 project "Integrated Approach to Preventing Labor Exploitation in Countries of Origin and Destination", co-funded by the European Commission, the transnational prevention campaign "Work is a Right! Exploiting work is a crime!" was implemented simultaneously in six countries (Romania, Bulgaria, Greece, Cyprus, The former Yugoslav Republic of Macedonia and Hungary) and aimed at preventing trafficking in human beings for labor exploitation. The Romanian target group of the campaign "Work is a right! The exploitation of work is a crime!" was made up of the general public aged between 18 and 40, generally the persons who want to go to work abroad, and the decision-makers with attributions in the field of preventing and combating trafficking in human beings exploited by work. The project "Combating Trafficking in Human Beings and Sexual Tourism – ETTS" (DCI-NSAED/2010/234-237) co-financed by the European Commission and implemented in European countries (Italy, Romania, Spain), and coordinated by the Municipality of Genoa, Italy, the National Campaign on Preventing Human Trafficking and Sexual Tourism titled "Nepheria makes us accomplices" (3 October 2013–30 April 2014).
- ²⁴ In the period between January 2012 and June 2017, a total of 914 cases have been sent to trial (178 in 2012, 186 in 2013, 190 in 2014, 162 in 2015, 136 in 2016 and 62 in the first semester of 2017), with 2,675 perpetrators prosecuted (536 in 2012, 552 in 2013, 550 in 2014, 464 in 2015, 352 in 2016 and 221 in the first semester of 2017) for trafficking 4,281 victims (976 in 2012, 1003 in 2013, 832 in 2014, 653 in 2015, 483 in 2016 and 334 in the first semester of 2017).
- ²⁵ 2014: total number of cases investigated 1888 (from previous year and new registered), from which 799 were solved, with 190 indictments and 552 persons sent to court; in 2015: total number of cases investigated 1838 (from previous year and new registered), from which 794 were solved, with 162 indictments and 464 persons sent to court, from which 260 were arrested at that time; in 2016: total number of cases investigated 1724 (from previous year and new registered), from which 612 were solved, with 136 indictments and 352 persons sent to court, from which 208 were arrested at that time. As for final convictions in 2012 there were 427 traffickers convicted, in 2013 there were 252 traffickers convicted, in 2014 there were 331 traffickers convicted, in 2015 there were 252 traffickers convicted, with penalties which range mostly from 1–5 years in prison (in 84 of the cases) and from 5–10 years in prison (in 70 of the cases).
- ²⁶ The operational objectives of the National Strategy are to continue implementing the informational campaign regarding the gravity of the phenomena of domestic violence, developing social services both for the victims and for the perpetrators and continuing trainings for the experts with responsibilities in this field, in order for them to offer proper support services for the victims of domestic violence. The main is to:
- Prevent and reduce domestic violence;
 - Protect the victims of domestic violence and incriminate the perpetrators, by creating an integrated institutional framework;
 - Promote inter-sectorial cooperation to eliminate domestic violence and to support the partnership with civil society;
 - To ensure the premises of reducing the tolerance degree of domestic violence;
 - To increase the efficiency of all prevention programs and to develop some non-violent attitudes and behaviours.

The measures included in the National Strategy contribute to strengthen the institutional capacity of the central and local public administration authorities in the field of domestic violence management and developing a unique system of social services specialized in the field of preventing and combating domestic violence.

²⁷ In order to provide financial support for the development of all the necessary means and tools for the enforcement of the legislation, the National Agency for Equal Opportunities between Women and Men (NAEO or ANES) has developed a number of projects, which are in different stages of development:

- The predefined gender-based violence project, which aims at implementing the Istanbul Convention under the „Justice” Program financed by the Kingdom of Norway focusing among other things on the development of at least 8 assisting centers for aggressors, at the local level, coupled with the elaboration of working procedures and specialized intervention programs for aggressors in order to prevent the relapse of domestic violence acts.
- The VENUS project to combat violence against women and domestic violence will develop measures centred on the integrated and unified approach to social services, socio-professional and professional training of specialists in the field, in order to prevent and combat domestic violence at national level.

ANES carried out during the last 2 years, the project "National Campaign for Awareness and Public Information on Family Violence", through the Program "Domestic Violence and Gender-Based Violence", financed by the Norwegian Financial Mechanism. The campaign was designed to ensure broad coverage, focusing on the existence and the utility of the free telephone line dedicated to combating domestic violence, 0800 500 333 as a public information vector.

Regarding the need for strong legislative and institutional measures aiming on one hand, to limit the phenomenon by applying punitive measures against perpetrators and, on the other hand, to support victims by providing a range of services appropriate support, NAEO implemented, between October 2014 and December 2015 the project "START — A quality life in safety!", funded by HROP 2007-2013, totalling 170,207,156 lei (38 million euros). The project aimed to implement a holistic and integrated development of mechanisms, policies, procedures and tools applied nationwide, generating long-term benefits for people in situations of gender inequality, domestic violence or human trafficking risk. The overall objective was to develop an integrated system to address national measures to prevent and combat domestic violence and trafficking. The intervention area of the project had national coverage having a target group of 11,150 people, out of which: 1,000 women, 5,050 people from vulnerable groups, as follows: 4,000 domestic violence victims, 1,000 children at risk, 50 human trafficking victims, 4,000 experts in public institutions with responsibilities in preventing and combating domestic violence and human trafficking and/or also experts for interacting with victims, 550 managers and 550 people from the local and central authorities. The relevant results achieved within the project were:

- (a) Providing support to 5,050 victims who received complex services in terms of psychological, social, medical and vocational assessment; contiguously, they have benefited from the development of individual plans of intervention and from training services, psychological counselling, legal counselling and career guidance;
- (b) Training and job qualification, for a total of 4,000 women victims of domestic violence and individual subsidization of 6,000 lei /victim;
- (c) Raising awareness seminars attended by 5,000 women;
- (d) Training 4,000 people to become equal opportunities technician (with very important role in the communities — small towns, and villages);
- (e) An integrated system had been created for recording, reporting and managing of domestic violence situations by creating a specialized system that facilitates recording and precise data centralization (SIRMES) — with a focal point for all the specific information managed in all institutions responsible in the field; developing a unified set of monitoring tools, including a single file per case;
- (f) An emergency accommodation centre for victims of domestic violence (shelter) had been founded;
- (g) A free and anonymous hotline for victims of domestic violence — call centre on a 24/7 basis has been established — No. 0 800 500 333;
- (h) 42 inter-institutional and multidisciplinary intervention teams in each county around the country and in Bucharest have been created and became functional;
- (i) 3 intervention guidebooks for professionals has been elaborated;
- (j) 300 inter-institutional partnerships were signed;
- (k) Campaigns to raise awareness on domestic violence, gender inequality and human trafficking were conducted.

The Romania Police was partner in the "Good Practice Models on Assistance to Victims of Trafficking in Human Beings", project initiated by the National Agency Against Trafficking in Human Beings. The project was funded through the Norwegian Financial Mechanism for 2009-2014, the Program "Domestic Violence and Gender-Based Violence" and had as partners the Council of Europe, the Norwegian Police and the General Directorate for Social Assistance in Bucharest.

²⁸ Projects and programs developed in the field of gender equality:

Between 2011–2013, the technical structure on gender equality implemented the project "Fem.RRom.

– Improving the access of Roma women to the labour market and support the social economy: promoting and developing integrated services by creating cooperatives for women, ensuring the access to formal education and the development of specialized and personalized employment services”. The main objective was the promotion and support of creating new jobs in cooperatives for the Roma women, increasing their employment rate, increasing their skills level and their employment and job opportunities. Were established 3 employment workshops and 5 cooperatives to provide goods and services, the project addressing to a number of 1.550 Roma women, of which 550 trained in specific fields and professions, 1.000 receiving information, counselling and mediation services on the labour market. The project is ongoing.

The project “Empowering women from ethnic minorities in the trade unions structures” with the financial support of the Kingdom of the Netherlands through the FSA Grant program and the United States of America Embassy through the Democracy Small Grants program, was implemented in 2012. Having as main objective achieving a platform of action regarding the vulnerable groups on the labour market, the project set out to develop a leadership program for 20 Roma and non-Roma women members of a trade union, the establishment or reorganization of departments in two national trade union confederations to approach the issue of vulnerable groups on labour market, the development of a national campaign on the rights of employees in the labour market, promoting the equality of opportunities in the workplace. As a result of the project are included: action plan with specific measures for trade unions and NGOs; leadership program for Roma and non-Roma women; creating departments in the union confederations to approach the issue of the vulnerable groups in the labour market; developing a campaign regarding the rights/equal opportunities in the labour market. Between March 2011 and May 2013 the project S.A.N.S.A “National campaign of public awareness on gender equality and equal opportunities and institutional support for developing the activity of the interested factors in the issue of gender equality and equal opportunities” was implemented, with the overall objective of public awareness regarding the gender equality and equal opportunities in the labour market and supporting the development of the activity of the interested factors in the issue of gender and opportunities equality. The main activity of the project was the „Week of equal opportunities”, held in all 8 development regions of Romania. The activity consisted in conducting workshops for the workers from the structures involved in the social protection system, entrepreneurial and public authorities and jobs fairs, public debates with opinion makers and roundtables with the media. At these actions attended representatives of the territorial departments of the MLFSPE (Ministry of Labour, Family, Social Protection and the Elderly), of the city halls, local and county councils, employers’ associations and trade unions, representatives of the NGOs activating in the field of gender equality, associative structures representing vulnerable groups, caseworkers.

The project “Empowering the Roma women in the labour market” with the overall objective of developing the capacity of trade unions to promote equal opportunities in the labour market for the women from the vulnerable groups, was implemented between 2012-2013. Within the project 80 Union leaders were trained, representatives of the NGOs and institutions relevant in the field of participative and stimulating management, an inter-professional network has been created of at least 30 experts and relevant actors in order to work with and for the Roma women, were carried out actions of information and awareness-raising of the rights in the labour market of over 1.000 employees being in vulnerable, marginal positions in the labour market.

In March 2015, Romania declared the 8th of May as “Equal opportunities between women and men Day”. According to the law, the local authorities and the Romanian Television and Radio Broadcasting should organize public events, actions and dedicated programs on this Day. Both at central and local levels, conferences, roundtables, public debates etc. on the values of gender equality and the benefits arising from their compliance are organized.

The first celebration of the “Equal opportunities between women and men Day” was the launching of the “HeForShe” campaign in Romania. In this context, it was launched, on the official website of the Ministry of Labour, Family, Social Protection and Elderly the online petition of the campaign. The event took place at the initiative of the National Agency for Equal Opportunities between Women and Men (ANES) with the support of the Romanian Presidency and the Ministry of Foreign Affairs. By signing the online petition by as many men and boys, Romania sent a clear message for supporting equal opportunities between women and men as well as women’s rights. Both the President of Romania and the Prime Minister signed the petition and they were very supportive of the campaign. Romania is actively involved in the “HeForShe” campaign launched by UN Women. The President of Romania is one of the 10x10x10 Impact Champions. The planned activities include the establishment of a new integrated system to track, report and prevent all forms of gender violence, training of specialists in a new profession - gender equality expert - and developing and implementing programs to engage girls and boys (100,000 youth) in political, social and economic life. Romania contributes to the HeForShe campaign with an integrated vision of promoting equal opportunities and treatment between women and men, on a national level.

Starting with 2016, for celebrating the “Equal opportunities between women and men Day”, ANES

decided to organise an annual event called “Gender Equality Week” and all the activities organised in this period were connected to the Romanian engagements in the HeForShe campaign. Therefore, between the 4th and 11th of May, 2016, the events that took place in Bucharest managed to attract and gather up over 1,200 students. Successful business women, entrepreneurs, award winning actresses and women in key positions within the central public administration went to high-schools and discussed with teenagers about what it is like to be a powerful woman in today’s society. About 400 students from the “Alexandru Ioan Cuza” Police Academy took part in a debate, followed by an interactive theatre play using Forum Theater techniques, on the subject of preventing and combating domestic violence and the principle of equal opportunities. Another 50 teenagers visited the Cotroceni National Museum, while several members of relevant NGOs took part in a debate about the involvement of women in politics and in decision-making key positions. During this week, an essay competition for college and high school students was also organized. It covered the gender equality theme and the authors of the best three essays from each category were rewarded with a prize. On the 16th and 17th of June, a total number of 300 high school students visited the „Alexandru Ioan Cuza” Police Academy, The Palace of Parliament and the Hofigal production centre, using a bus imprinted with the HeForShe logo. On the 18th of June, several hundreds of people, between 8 and 69 years old, attended the „Equal opportunities cross-country race” in the „Alexandru Ioan Cuza” Park, Bucharest. In 2017, the annual celebration of “Equal opportunities between women and men Day” and “Gender Equality Week” took place between 8th and 12th of May. During this week, ANES in collaboration with the Friends for Friends Foundation, the Save the Children Foundation and the Civil Society Development Foundation organized meetings with pupils from 5 high schools in Bucharest about physical violence and language violence, couples violence and adolescent relationships, discrimination and bullying, and sexist language in the online environment. Debates targeted 300 high school students. In parallel, in other 5 high schools in Bucharest, ANES organized debates, within the framework of “Woman in Science” concept, dedicated to attracting young girls to the scientific environment and encouraging teenagers to a career in scientific fields. 200 high school students were part of the experiences and challenges encountered in the career of five senior Romanian scientists (chemistry repeater, nuclear physicist, astrophysicist and researcher in the field of development of modern technologies and IT). During the entire celebratory week, on the official Facebook page of ANES there was a campaign for promoting women in science by presenting those women who have marked the Romanian scientific history. Also, on 9th of May, 50 high schools visited the Astronomical Observatory in Bucharest. Between 11th and 14th of May took place the International Fighting Championship for cadets and juniors, during which ANES in partnership with the Romanian Fighting Federation promoted the principal of equal opportunities between women and men among the spectators and participants.

²⁹ Therefore, two timeframe options were set for birth registration:

- As a general rule, the vital event is to be registered within 30 days of the child’s birth (compared to 15 days as previously stipulated), which gives parents and State authorities enough time to clarify, via certain administrative procedures, all aspects related to the registration of the life event. As regards the 30-day timeframe, new rules were laid down allowing for a child’s birth to be registered even if, upon hospital admission, the mother cannot show an identity document as proof of identity;
- Exceptionally, birth may also be registered beyond the 30-day time limit provided that certain administrative procedures are met.

The new regulations replaced the legal proceeding prescribed for delayed registration of birth with an administrative procedure. Also, whilst previous legislation provided that a forensic medical examination be conducted for the delayed registration of birth, this is currently required only in the absence of the certificate of life birth issued by the attending physician.

In addition, recent amendments stipulate that, when identifying a mother whose birth has not been registered, State authorities will have to take the required steps to register the birth and make sure the mother gets an identity document. To this end, even if she has no vital records, the mother can register the newly born child by declaring her identity, which is to be recorded in a report; the procedure looks at the child’s best interests and is based on the requirement for every child to have an identity.

³⁰ The amendments related to the medical professionals responsibilities to register births and facilitate the issuance of birth certificates are the following:

- in the absence of the mother’s identity card, a document is filled up by the police representative on the occasion of the checks carried out at the request of the medical unit in which the birth took place, with regard to the mother’s identification data and the checks in the civil status registers or in the National Register of persons;
- for the child’s birth certificate issuance, if the birth of the mother is not registered, the medical unit representative signs a report on the identity declared by the mother, signed also by the representative of the General Directorate for Social Welfare and Child Protection and by the police.

- ³¹ The birth on the Romanian territory has already been considered by the law-maker as a sufficient circumstance so as to justify the removal of the condition stipulated in article 8, paragraph 1, point a) from the Romanian Citizenship Law, which refers to the request of the applicant's residence on the Romanian territory for, at least, 8 years, and respectively for at least 5 years, in case of marriage with a Romanian citizen. As a consequence, the applicant born on Romanian territory, should fulfil the condition to reside on the Romanian territory only at the date of the application for the Romanian citizenship.
- ³² A short term objective of the Strategy for early school leaving is to implement an effective system of prevention, intervention and compensation policies and measures to address the major causes of early school leaving among youth between 11 and 17 years of age. Training of teachers and principals of kindergartens and school is also provided. Further support steps include three calls for project proposals aiming to address the obstacles faced by children from disadvantaged backgrounds in accessing quality education.
- ³³ Legislative measures supporting children with special educational needs (SEN) include:
- Methodological norms to provide the necessary support for pupils with learning disabilities (Minister's Order no. 3124 / 20.01.2017);
 - Methodology for the integrated assessment and intervention which enables to determine the impairment level/degree of SEN children, provide study and career guidance to SEN children, while fostering their empowerment and rehabilitation (Joint Order of: Ministry of Labor, Family, Social Protection and the Elderly, Ministry of Health, Ministry of National Education and Scientific Research no. 1985/1305/5805/2016).
 - Methodology for setting the necessary budget for securing the rights of SEN children integrated in mainstream education or enrolled in special education schools (it will be approved by Government Ordinance).

Regarding the legislation specific to SEN students' participation and employment on the labour market, the Ministry of National Education has undertaken extensive efforts to:

- develop the legal framework for inclusion by revising the special and specially integrated education legislation subsequent to the Law of education no.1/2011 and harmonizing it with other legal documents in the field;
 - ensure a coherent legislation meant to grant SEN students access to flexible educational routes, according to the disability type and degree;
 - ensure SEN students' social and professional insertion, by issuing the Minister's Order no. 3218/2014 which approve of the school plans for special professional education;
 - create the legal framework for the establishment and development of protected workshops in special schools in partnership with NGOs and communities.
- ³⁴ The amendment from 2012 of Law no. 217/2003 on prevention of and fight against domestic violence, introduced an important victim protection measure – the protection order which may only be issued by a court. Another novelty is the obligation for local public administration authorities to set up Local Inter-sectorial Teams with advisory role, at county and district levels. The inter-sectorial team is comprised of a representative of the police, gendarmerie, public health directorate, domestic violence division of the general directorate for social assistance and child protection, of domestic violence prevention and countering units, and relevant non-governmental organisations. The inter-sectorial team may also include but is not limited to representatives of probation services, forensic departments, and other institutions with relevant responsibilities. The National Strategy for Mental Health of children and teenagers 2016-2020 (approved by Government Decision no. 889/2016) aims at reducing the risks of mental problems of the children and teenagers, establishing a partnership relation between the National Centre for Mental Health and Fight against Drugs and educational, health and social protection institutions.
- ³⁵ Between 2014 and 2016, reported cases of physical violence increased with more than 14% and cases of neglect with around 9%.
- ³⁶ Hence, article 211 of the Criminal code in force provides the following:
- Art. 211 Trafficking in underage persons*
- (1) Recruitment, transportation, transfer, harboring or receipt of a minor for the purpose of his / her exploitation shall be punishable by no less than 3 and no more than 10 years of imprisonment and a ban on the exercise of certain rights.*
- (2) Such acts are punishable by no less than 5 years and no more than 12 years of imprisonment and a ban on the exercise of certain rights if:*
- a) it was perpetrated under the terms of art. 210 para. 1;*
 - b) it was perpetrated by a public servant while fulfilling his/her professional duties and prerogatives;*
 - c) it endangered the life of the minor;*
 - d) it was perpetrated by a family member of the minor;*
 - e) it was perpetrated by a person under the care, protection, education, guard and treatment of*

whom the minor is or by a person who abused of his/her position of person of trust or authority over the minor.

(3) *The consent of an individual who is a victim of trafficking does not represent a justifying ground.*

³⁷ 2013 – "Where Begging Begins, Childhood Ends" campaign developed by NATIP, the NGO Children's Phone and the Institute for Crime Research and Prevention within the Romanian Police. The target group consisted of 500 children (aged 8–14) and 120 representatives of local authorities and targeted communities (police, mayors, counselors, school inspectors, social assistants, informal leaders).

2015–2016 – "Ask for help, do not beg!" - an NATIP campaign that aimed to increase awareness of trafficking in vulnerable communities (including Roma communities) as well as to identify the main causes of trafficking vulnerability and to find possible solutions to prevent trafficking in human beings, especially the exploitation of juveniles by beggars.

2016 – "Happy hands, no tortured hands!" (NATIP - Children's Phone Association) - an online information and awareness raising campaign in the context of international events of the "World Day against the Child Labour".

On 16 June 2016, in partnership with the Child Helpline Association (CHA), NATIP launched the online information and awareness-raising campaign on child labour trafficking victims – "Happy Hands, NOT Hard Worked Hands!". The Campaign was launched on the World Day against Child Labour, with the declared goal to improve knowledge among children, parents, educators and legal representatives/guardians about the risks and dangers facing children who fall victims to labour trafficking.

³⁸ The objectives of the Strategy are as follows:

1. Promoting accessibility in all areas of life to ensure that persons with disabilities have the fundamental human rights and freedoms.
2. Ensuring the full participation of persons with disabilities in all areas of life.
3. Eliminating discrimination and ensuring equality for persons with disabilities.
4. Ensuring the access of persons with disabilities to an open, inclusive and accessible working environment both in the public and private sector, together with also providing them with full access to support services aimed at raising their percentage in labour market occupation.
5. Promoting inclusive education and training at all levels and lifelong learning for persons with disabilities.
6. Promoting and protection of the right of persons with disabilities to decent living conditions for the continuous improvement of the quality of their lives.
7. Ensuring fair access for persons with disabilities to quality health care services and facilities that pay attention to gender-specific issues at a reasonable cost and as close as possible to the communities in which they live.
8. Substantiating policies for persons with disabilities based on statistical and research information and data collected from all areas of activity.

³⁹ In 2012–2013, the Department for Interethnic Relations allocated funds for approximately 60–70 projects per year, more than half in the educational and cultural fields. In 2014, 130 projects were accomplished.

⁴⁰ All religious denominations, registered and unregistered, are free to undertake religious activities, with no restrictions, according to own regulations and traditions. They can freely choose their leading organs and their personnel. The clergy and the adepts of religious denominations in Romania may use their native language in religious services, administration, and in theological education or in their publications and the financial support is allocated by the State to all recognized religious denominations that request it, proportionally to the number of their adepts (according to the latest census) and taking into account the real needs of each denomination.